

الجزء الخامس

الجامعات والعولمة: اللاعبون الجدد

ترجمة: د. عبدالله الشبلي (١٢)

و

ترجمة: د. السيد البهواشي (١٣، ١٤)

الفصل الثاني عشر

الجامعات الأسترالية كمؤسسات تجارية جامعية: لاعبون متفكرون في عصر العولمة*)

إن كلمة العولمة قد تبعت ردود أفعال متباينة، فقد تخلق أبطالاً كأمثال جوس بوفى Jose Bove والذي أزال نصف أحد مطاعم المكادونلز المبنية فى مدينته الأم فى جنوب فرنسا، وكردة فعل للآثار السلبية غير العادلة للعولمة يقوم آلاف المتظاهرون بمسيرات تجوب الشوارع ضد العولمة، فهم يناضلون ضد المنظمات العالمية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، كما أنهم يناضلون ضد أعضاء بعض التجمعات مثل المنتدى الاقتصادى العالمى ومجموعة الثمانية الكبار والذين يرون فيهم الرابحون من العولمة، حتى وإن كان عمل هذه المنظمات والتجمعات محاطاً بنوع من السرية إلا أن رسالتهم للعالم واضحة جداً، وهى أن العولمة فى صورة تحرير التجارة والاقتصاد هى مفتاح تقليل الفقر وزيادة الغنى.

سيتم مناقشة العولمة فى هذا الفصل فى صورتها الاقتصادية كأيدولوجية جديدة للتحرر، فهى تشجع التجارة الحرة والمنافسة وعدم التحكم وخصخصة الاقتصاد وفى الوقت نفسه إضعاف القطاع العام والاتحادات التجارية، بالإضافة إلى ذلك فهى تبغى إعطاء قوة أكبر للأعمال، بجعل الحدود الوطنية للدول مفتوحة للتدفق الحر لرأس المال والسلع والخدمات (ولكن حتى الآن على الأقل ليس البشر)، يمكن فهم العولمة بصفة عامة بمصطلحات الاقتصاد الرأسمالى العالمى مع أبعاده الثقافية والسياسية والاقتصادية، وهذه الأبعاد المذكورة مبنية طبقاً لمبادئ الغرب واقتصاده، فالداعون للعولمة يحضون الدول على المضى قدما فى اقتصاد العولمة، وإلا فإنهم سوف يغوصون بعمق فى الفقر المدقع.

فى المقابل، فإن بعض الاقتصاديين الغربيين يعتقدون أن العولمة ما هى إلا دمار

وهلاك، فعلى سبيل المثال أقر البروفسور جون كرى (John Cray) من كلية لندن للاقتصاد أن عهد العولمة انتهى، عندما قال:

«النظرة الكلية للعالم والتي تدعم إيمان السوق بالعولمة انصهرت تماما..... هذه النظرة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، فدول العالم الغنية يتصرفون بناء على فرضية مفادها أن جميع الناس في العالم يرغبون في العيش مثلهم، ونتيجة لذلك فشلوا في إدراك خليط المشاعر القاتلة والاستياء الحضارى الذى كان وراء هجمات الحادى عشر من سبتمبر على واشنطن ونيويورك.... فغاية الحضارة الكونية هي وصفة لصراعات غير منتهية، وجاء الوقت الآن للتخلي عن هذه الغاية» (The Economist, 29 September 2001, p. 13).

أطلق كثير من الرسائل قصيرة عن العولمة، فالعديد من الكتاب رأوا نماذج من الاختلافات ظهرت فى استجابات الدول لقوى العولمة، وقد أظهر هل (Hall) وسوسكيس (Soskice) (٢٠٠١) بوضوح أن اقتصاديات الأسواق المختلفة لم تنتج السياسات نفسها كردة فعل للعولمة، فلقد حددوا ثلاثة نماذج من السياسات إلا أنهم تحدثوا بإسهاب عن نوعين، هما: اقتصاديات السوق الحرة واقتصاديات السوق التعاونية، ولقد استنتجوا أيضا أن المؤسسات فى كل من هذه الاقتصاديات تتعامل بصورة مختلفة مع التحديات نفسها.

ولقد أثرت العولمة بصورة مستفيضة على الجامعات كنتيجة لسياسات العولمة فى الاقتصاديات سالفة الذكر، فالدعم المنخفض للقطاع العام فى اقتصاديات السوق الحرة أدى إلى أن تدار الجامعات بصورة تجارية واضحة جدا، إلا أن عديداً من الجامعات فى أوروبا، والتي تعتمد اقتصاديات السوق التعاونية لم تتبع الطريقة الأنجلو أمريكية فى جعل الجامعات تدار بصورة تجارية، بالإضافة إلى احتفاظها بقدر معين من الديمقراطية الأكاديمية (Currie et al., 2002)، فكما يبدو أن استجابة الدول للعولمة تعتمد على سياسات السوق الذى تتبعه وقوة اقتصادها ومدى قبول مواطنيها لدفع ما يكفى من الضرائب؛ من أجل دعم مؤسسات القطاع العام.

سيناقش هذا الفصل أن العولمة ليست شيئاً جامداً، وأنها ليست ضرورية بالنسبة

للجامعات حتى تصل لمستويات راقية إداريا، وعلى العموم يوجد عديد من المخاطر، التي تحيط بعملية تبنى الدول والجامعات لبعض الممارسات العالمية المتعلقة بالعمولة، فهذا الفصل يبحث: هل الجامعات تواجه خطر خسران قيم مهمة، والتي ظلت تخدم هذه الجامعات لعقود، عندما تمت في تحالف مع روح الشعب والتي وضعت بصعوبة أيضا مع القيم المتعلقة بالثقافة والمهنية.

خلال العقد الماضي حولت المنافسة من أجل التمويل والخصخصة الجامعات الأسترالية لتصبح أكثر نفعية، بجعلها تتجه انجماها تجاريا بتسويقها لمقرراتها بصورة شرهة في أستراليا ودول العالم المختلفة.. سيسلط هذا الفصل الضوء على ثلاث جامعات أسترالية تنتمي إلى فترات زمنية مختلفة، تم إعادة ترتيبها لتكون أقرب للمؤسسات التجارية، هي: جامعة ملبورن التي أسست في عام ١٨٥٥م، والتي تعتبر من الجامعات التقليدية والتي تعمل الآن على تأسيس جامعة ملبورن ٢١ الخاصة من خلال خلق تحالفات مع جامعات أسترالية وعالمية لجعل المقررات، التي تقدمها متوافرة ومتاحة على الإنترنت، والجامعة الثانية هي جامعة موناخ، والتي أسست في عام ١٩٦١م والتي أصبحت الآن جامعة متعددة الأفرع حيث لها ستة أحرام جامعية في أستراليا، بالإضافة إلى حرم في ماليزيا وآخر في جنوب أفريقيا.. ولقد استثمرت في قناة تلفزيونية فضائية، وفي عديد من التقنيات الحديثة التي تعمل على التوسع في مجال التعلم المفتوح للطلاب في أستراليا وفي جميع أنحاء العالم، والجامعة الثالثة هي جامعة مردوخ وهي جامعة صغيرة أسست في عام ١٩٧٥م، وبدأت كجامعة بديلة، واليوم تبذل كل جهدها لتصبح أحد اللاعبين العالمين في هذه البيئة التنافسية.

ملبورن وموناخ ومردوخ

سيتم توضيح كيفية قيام الجامعات الأسترالية الثلاثة سألفة الذكر بالتحول إلى جامعات عالمية باستخدام تحليل سكلير (Sklair) للشركات التحولية التي حولت نفسها إلى شركات عالمية.. يقيس سكلير العمولة من خلال أربعة معايير، هي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، أفضل الممارسات العالمية (WBP)، المواطنة المشتركة، والرؤية، كما أنه يؤكد أن تغيير الطبقة الرأسمالية الانتقالية، لا يعتمد فقط

على السلطة التنفيذية للشركات التحولية، ولكنه يتضمن تغيير المهنيين فى هذه الشركات كالرؤساء مثلاً. ومن خلال الأسطر القادمة سيتم التركيز على كيفية نضال رؤساء الجامعات الأسترالية سالفة الذكر ليصبحوا أحد اللاعبين الدوليين، وليضعوا جامعاتهم فى مواقع تنافسية فى سوق التعليم العالى العالمية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، فخلال هذه الفترة قام هؤلاء النواب بإعادة بناء جامعاتهم فى ضوء الأعراف والممارسات للشركات العالمية، باستخدام اللغة التجارية لوصف رؤاهم لجامعاتهم.

قام عديد من رؤساء الجامعات الأسترالية باتباع نموذج CEOs، فلقد أصبحوا أقرب لوصف سيروسكيس لنموذج أمريكا الجديد لـ CEOs، والذي يمكن التعبير عنه بالقلنسوات الخضراء للإدارة المتحدة أو يمكن التعبير عنها كذلك بالفرسان المزهوين الذين يدخلون المدينة للقضاء على الفوضى والاضطراب، الذى خلفها خلفه نموذج CEO القديم، فلقد نشروا ما يمكن أن يسمى بعجرفة CEO الأمر الذى سهل لهم عملية اتخاذ وتحمل مسؤولية قرارات، عبر عنها سيروسكيس (٢٠٠١) بأنها لا تصب بالضرورة فى المصلحة العليا للمؤسسة، يصور ماكيثى فى: Bullying: from Backyard to boardroom أن ثقافة أماكن العمل فى أستراليا متسامحة مع الزمالة، فهو يقول «الضغط الناتج من إعادة هيكلة الاقتصاد تتصادم مع الأعداد الكبيرة جدا من المدراء قليلى التدريب، ومع المؤسسات التى تتخذ من الزمالة تكتيكاً للتعامل مع المشكلات التى توجهها (Bachelard, 2001)، من جهة أخرى.. فإن بعض الأكاديميين يعتقدون أن ذلك يحصل فى المؤسسات الأكاديمية أيضاً.

جميع رؤساء الجامعات المذكورة: ألن جيلبرت رئيس جامعة ملبورن وديفيد روبنسون رئيس جامعة موناخ، وستيفن سكاورتنس رئيس جامعة مردوخ يمكن وصفهم بالخالين أو الطامحين، الذين يسعون للمصالح طويلة الأمد لجامعاتهم، فالن جيلبرت يمكن أن يوصف بالراديكالية؛ حيث إنه يفضل أن تصبح جامعة ذاتية التمويل فى هذه البيئة التى تتصف بقلّة التحكم فيها (Light, 2002)، صاغ سكاورتنس الخطاب الإعلامى نفسه من خلال مزاجته بصورة واضحة بين الأيديولوجية الرأسمالية، ووصفه للأكاديميين كاجتماعيين من بقايا الستينيات من

القرن الماضى. ولقد قام مركز الدراسات الحرة المحسوب على الجناح اليميني فى الفكر بدعوة كل من جلبرت وسكاورتنس ليقوما بطرح رؤيتهم المستقبلية للجامعات الأسترالية. أما روبنسون، فقد واصل ما قام به سابقوه لتطوير جامعة موناخ لتكون جامعة عالمية هى الأكبر فى أستراليا؛ حيث إنها تحوى ٤٧ ألف طالب فى ثمانية مقار لها، ما يقرب من ٦, ٢٥٪ من هذا العدد من مختلف الجنسيات غير الجنسية الأسترالية فى عام ٢٠٠١، يتحدث هؤلاء ما يقرب من تسعين لغة، فلقد كانت رؤيته جعل موقع لجامعة موناخ فى كل قارة من قارات العالم، وعلى أية حال فقد استقال قبل أن يحقق هدفه.

تصادم كل من جلبرت وسكاورتنس باحتجاجات الطلاب والموظفين فى جامعاتهم، ففى جامعة ملبورن على سبيل المثال كان مكتب رئيس الجامعة موقع الاحتجاجات فى عام ٢٠٠١، وفى العام نفسه، قام خمسة عشر من رؤساء أقسام التخصصات الأدبية بمسيرة للتعبير عن امتعاضهم حول قلة الشفافية والمسؤولية فى مؤسستين من المؤسسات التجارية فى ملبورن، هما: جامعة ملبورن الخاصة وجامعة القرن الواحد والعشرين، وإذا ما استبعدنا هذه الاحتجاجات لم يكن جلبرت رئيس جامعة غير محبوب من قبل عديد من الموظفين؛ حيث إنه لم يكن يتدخل فى عمق الأعمال الأكاديمية لهذه المؤسسات فلم يقم بإعادة هيكلة الجامعة، بل فقط بالتغير بصورة بسيطة جدا فى تسيير أعمالها اليومية، لقد قام أحد الأكاديميين بالتعليق على جامعة القرن الواحد والعشرين بأنها عبارة ببساطة عن قيام جامعة ملبورن ببيع اسمها العريق، لكن وبما أن ذلك سيكون بعيداً كل البعد عن الحياة الأكاديمية اليومية، فلا يتوقع أن يثير ذلك إشكاليات واضطرابات فى الجامعة.

فى عام ٢٠٠١ لم يحصل رئيس جامعة مورдох على عدد مظمئن من الأصوات من اتحادات الطلاب والأكاديميين والموظفين، وبغض النظر عن عدم شعبيته فى الحرم الجامعى، إلا أن سكاورتنس استطاع ببصيرته التجارية وخبراته فى هذا المجال إدخال الجامعة فى عالم التجارة، وأن يعيد بناء جامعة مورдох كمؤسسة تجارية، وأن يدعم النظام الإدارى فيها.

فى جامعة موناخ، أشاد بعض الأكاديميين بقيادة روبنسن، فيما أبدى البعض

الأخر قلقة منها، وعبر أحد الإداريين عن إعجابه بروبنس حيث أنه لم يكن يدير الجامعة بأسلوب يركز على كل صغيرة وكبيرة كما يحصل في الجامعات الأسترالية الأخرى، بينما علق أحد الأكاديميين من التخصصات الأدبية، غير الراضين عن الأسلوب الإداري الحالي لجامعة موناش تعليقًا ذا صلة وثيقة بإدارة روبنسن للجامعة، حينما قال:

«إدارة جامعة موناش بأسلوب تجارى والنمو المضطرد فى الجانب الإدارى أوجد أوضاعاً يصعب معها أن تحافظ الجامعة على قدرتها التنافسية مع الجامعات الأخرى، ما الذى سيحل محل الأمانة التى جعلت الجامعة منفتحة على التأمل العلمى، فالتعاون ليس من أجل العمل لمصلحة المجتمع والسعى وراء المعرفة العلمية من أجل المعرفة العلمية، وإنما من أجل العمل على إيجاد آليات لمضاعفة الربح المادى».

من الضرورى ملاحظة أن بعض الأكاديميين والإداريين فى هذه الجامعات سعداء برؤية جامعاتهم تصبح أكثر تجارية، كما توجد معارضة فى هذه الجامعات، ولكن هذه المعارضة فى الغالب من الأقسام الأدبية والإنسانية، ونادراً ما تجد معارضة من أقسام الهندسة ونظم المعلومات والتجارية، فأعضاء هذه الأقسام أكثر راحة مع الضغط المتولد من الإدارة التجارية لهذه الجامعات، كما أن عديداً منهم يرحب كذلك بالاستقلال المالى عن الحكومة، الذى سوف يوفره هذا التوجه فى هذه الجامعات.

من رؤساء الجامعات الثلاثة المذكورين، بقى جليبرت فقط كرئيس للجامعة إلا أنه أحبط من عدم التقدم فى الجامعات الأسترالية، وقد أجريت مقابلة مع جليبرت فى عام ٢٠٠٢، والذى كان ينظر إليه كقائد مسئول عن إصلاح الجامعات الأسترالية، والتى يعتقد جليبرت أنها متأخرة عن الجامعات فى أنحاء العالم الأخرى، فحسب لآيت فإن جليبرت متأسف جداً على الانتشار الواسع لإهمال الدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعة فى ثورة المعرفة، العالمية، وعلى أية حال فإن جميع رؤساء الجامعات الثلاثة وظفوا جميع استراتيجيات سكيلر الأربعة ابتداء من معياره للرؤية العالمية. وسيتم تسليط الضوء خلال الفقرات القادمة على الكيفية التى عمل بها رؤساء هذه الجامعات لها؛ لتصبح أحد اللاعبين الدوليين، كما سيرعرض بعض المشكلات التى واجهتهم.

الرؤية العالمية

تفتخر الجامعات بتطويرها لرسائلها التي تتقبل وتتعامل مع تحدى العولمة، ويقترح سكيلر أن المؤسسات العالمية بحاجة إلى رؤية دولية لها على وجه الخصوص؛ ذلك أنها فى عملية التحول من انتمائها الوطنى وإعادة صياغة روابطها التي كانت مع بلد منشئها لتكوين روابط جديدة مع الأسواق والشركاء العالميين، وأحد تعابير الرؤية العالمية التي حددها سكيلر هي الرغبة لتطوير المنظمة، وهي: «للمؤسسة رؤية أن تصبح منظمة بصورة أفضل لتستطيع أن تصل إلى مصيرها المحتوم، وهو النجاح على المستوى العالمى».

قام جليبرت فى عام ١٩٩٨ بتأسيس جامعة ملبورن الخاصة كجزء من رؤيته لجعل جامعة ملبورن لديها استقلالية مالية بشكل كبير، فجامعة ملبورن الخاصة أسست على توقعات أنها سوف تطور إنشاءات بما يقرب من ٢٥٠ مليون فى جامعة ملبورن، وسوف ينضم إليها ما يقرب من ٢٨٠٠ طالب ممن يدفعون رسوماً جامعية، وأنها سوف تولد المليارات من الدولارات من أنشطتها الاقتصادية. وعلى أية حال.. فإنها تشغل الآن طبقاً واحداً من أحد أبنية حرم جامعة ملبورن. من جانب آخر، فإن جامعة ملبورن الخاصة بها فقط ١٠١ طالباً من دافعى الرسوم، ونحولت الآن لتوفير تدريب معتمد لبعض زبائننا، لقد خطط لجامعة ملبورن الخاصة أن توظف كادراً أكاديمياً بما فيهم من يحملون رتبة الأستاذية، إلا أنه لا يوجد بها أية كلية مستقلة ولاية كادر أكاديمي، كما أنها لم تستطع أن تجذب أى شريك لها.

فى عام ٢٠٠١ طلب حاكم مقاطعة فكتوريا من جورج رامسى، مدير عام التربية السابقة فى جنوب ويلز الجديدة، أن يقيم الجامعة، وصف رامسى جامعة ملبورن الخاصة بأنها تجربة فريدة عندما قال: «جامعة ملبورن الخاصة ليست كأية جامعة أخرى، ليس فقط فى أستراليا، ولكن حتى فى أرجاء العالم». ففى جامعة ملبورن الخاصة أربع مجالات أكاديمية فقط: القيادة وإدارة الأعمال الدولية، والاتصالات الدولية والإدارة، والطاقة والبيئة، والاتصالات والوسائط المتعددة ونظم المعلومات. وقد طورت هذه البرامج لجذب مؤسسات القطاعين العام والخاص، ولاحظ رامسى كذلك أن هذه البرامج ليست ضمن المجالات التقليدية التي تستخدم عادة فى تأسيس

الجامعات العادية، وأن كيان الجامعة الحالي مختلف من حيث المجالات والوظيفة عن الظروف المعتمدة للعمل كجامعة. ومن جهة أخرى، وصف جامعة ملبورن الخاصة بأنها أكثر بعض الشيء بقليل عن الجناح التجارى لجامعة ملبورن، فى الوقت نفسه فقد شجع فكرة إعادة صياغة مفاهيم طبيعة الجامعات لتحتوى على ما يشبه جامعة ملبورن الخاصة، والتي لم تؤسس فى إطار الخطوط العامة للجامعات التقليدية.

لم يكن مفهوم حكومة فكتوريا عن الجامعات حدائياً؛ لذلك فقد قررت أن تعطى جامعة ملبورن الخاصة لغاية ٢٠٠١ لتؤسس بحثاً علمياً ذا صبغة أكثر تقليدية، فمن وجهة نظر الحكومة، فإن البحث العلمى الموجه من قبل عملاء الجامعة لا يفى وحده بالجانب البحثى الواسع المطلوب من الجامعة، فوزير التربية السابق لين كوسكى ذكر كإندازر أخير لجليبرت: «يجب أن تقوم ببحث أكاديمى فى جامعة ملبورن الخاصة أو عليكم أن تتوقفوا عن أن تطلقوا عليها جامعة»، فهى لم تتقبل فكرة أن العمل لصالح عملاء الجامعة يجب أن يعد كجانب بحثى، عندما قالت: «البحث العلمى الخالص هو عبارة عن تفكير حر» كما قالت: «عندما يقال أن البحث العلمى ينبغى أن يكون موجه حسب الحاجة، فأنت تتكلم عن التحكم بطبيعة البحث العلمى الذى يمكن أن يجرى فى الجامعات».

حسب السيناتور كيم كر المتحدث باسم المعارضة فيما يخص التعليم العالى، فإن جامعة ملبورن الخاصة متطفل خطير، فهى محاولة من رئيسها الن جليبرت للتحويل على القوانين لتحويل الجامعة إلى تجارة، باستغلال المكانة العريقة لجامعة ملبورن الأصلية، ال CEO لجامعة ملبورن الخاصة، ديفيد اللويد، اتهم حكومة فكتوريا والأشخاص الذين يشاركون كر وجهات نظره بمحاولة تحطيم التجربة التربوية فى جامعته، عندما قال: «إنها أبادى الاجتماعيين الأئمة تصل لتخنق المستقبل».

خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، حاول سكورتز تحويل جامعة مردوخ إلى مؤسسة تجارية، ففى عام ١٩٩٦ أصدر رؤيته الخاصة عن الجامعة، ألا وهى: «تجهيز الجامعة للقرن الواحد والعشرين». فتحت عنوان فى إحدى الوثائق كتب فيه «أوجد عوائد للإنتاجية وأدير بطريقة إستراتيجية»، تحتوى الأفعال الرئيسة المطلوبة على

التعاون بصورة وثيقة مع الجامعات الأخرى (من التعاون إلى الاندماج) وإعادة بناء النظام بالجامعة لتطوير إدارتها، وزيادة فاعلية وتحرير الموارد لأداء الوظائف الرئيسة للجامعة، فالعمداء التنفيذيون يعينون ويكونون مسئولين عن الجانب الإدارى وبعيدين عن الموظفين الأكاديميين، ففي عام ١٩٩٩ قام مجلس جامعة مردوخ بتحديد رؤيته التي حدد فيها أربعة أعمدة رئيسة، والتي كانت بدورها تفتقد إلى الاهتمام بالبحث العلمى والتدريس، والتي كانت:

- تطوير الجامعة بحيث تصبح أكثر جاذبية للسوق.

- تنوع مصادر الدخل.

- بناء نظام إدارى فاعل وكفاء.

- خلق ثقافة تجارية.

أفضل الممارسات العالمية

لقد تبنت الجامعات الأسترالية ممارسات إدارية فى مجال المسؤولية، يمكن أن تدخل ضمن أفضل الممارسات العالمية مثل إدارة الجودة الشاملة، ونظام المتحن الخارجى الذى يسعى لخلق ثقافة تعتمد على مؤشرات الأداء، ويقترح سكيلر (٢٠٠١) أن بعض الاستراتيجيات الأخرى المتبعة عند طبقة الرأسماليين الانتقاليين فى طريقها لتدخل ضمن أفضل الممارسات العالمية، فبالإضافة لحركة الجودة توجد ممارسة أخرى مأخوذة من المجال التجارى، ألا وهى الاندماجات والتحالفات، والتي تغزو التعليم العالى بمعدلات متسارعة، ولدى كونينهام وآخرين ملاحظة فيما يتعلق باقتصاديات التعليم، عندما قالوا: «إحدى الملاحظات الرئيسة على اقتصاديات التعليم هى الأنشطة المحمومة فى البحث عن شركاء وحلفاء، والبحث عن خدمات خارجية وبالأخص بين المؤسسات التعليمية وشركات التقنية».

جامعة القرن الواحد والعشرين هى أحد الأمثلة للتحالفات بين الجامعات فى عشرة بلدان، من ضمنها جامعات أسترالية، والصين، وكندا والمملكة المتحدة لتوفير مقررات إلكترونية على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، هذه هى إحدى مبادرات جليبرت؛ فهو يترأس مجلس جامعة القرن الواحد والعشرين الدولية، فجامعة

ملبورن هي أكبر مؤسسة ساهمت في هذا المشروع، فلقد التزمت بخمسة ملايين دولار في اللحظة الأولى مع ما يقرب من ثلاثة ملايين إضافية ستأتي لاحقاً، فهذه الشبكة مع شركة ثومسون (عملاق النشر الكندية) لتأسيس جامعة الإنترنت جامعة القرن الواحد والعشرين العالمية في ٢٠٠٣، لقد اتحدت جامعة القرن الواحد والعشرين مع جيرنسي (Guernsey) مؤسسة الضرائب المعروفة جداً، وبعد ذلك في سبتمبر ٢٠٠١ سجلت جامعة القرن الواحد والعشرين العالمية في سنغافورة المكان، الذي غالباً ما تكون فيه أنشطة اتحادات التجارة محددة بصورة عالية، ورأس المال المشترك المستثمر بين هؤلاء الشركاء يصل إلى ما يقرب من ٩٠ مليون دولار أسترالي (٨, ٥١ مليون دولار أمريكي).

يؤكد جليبرت بثقة على الأمانة الأكاديمية وقابلية الحياة المادية في المشروع الجديد، ففيه تتكلم الكلمات أكثر عن الدافع المادي أكثر من الجودة التعليمية:

«أسلوب تشييد الأعمال الأساسي، وقيمة الاسم المعروف، ومتطلبات السوق كلها صحيحة.... ثومسن شريك مميز يتمتع بالموارد والمهارات والخبرة والبنية التحتية والتركيز على التعلم الشبكي؛ لرفع قدرة الاسم المعتمد لجامعة القرن الواحد والعشرين».

الاتحادات الأكاديمية متوجسة من طبيعة العرض، ومن حقيقة عدم وجود خطط لتوظيف أي من الأكاديميين في التشكيلات القيادية في الجامعة العالمية الجديدة، ففي عام ٢٠٠١ طلب الاتحاد الوطني للتربية في أستراليا (NTEU) وجمعية أساتذة الجامعات في المملكة المتحدة (AUT) والاتحادات الأكاديمية في كل من نيوزلاند وأوروبا وشمال أمريكا من جامعة القرن الواحد والعشرين أن تؤجل شراكتها الشبكية مع ثومسن، حتى يتم حل جميع القضايا المتعلقة بالأكاديميين وجميع الموظفين، وكان التخوف الأكبر من التعاقد مع ثومسن لوضع محتوى المقررات وطرق التقويم، وتراجعت ثلاث من الجامعات هي جامعة بيكنج وجامعة تورنتو وجامعة ميتشجان عن الاشتراك في المقررات، التي سوف تطرح عن طريق الشبكة الإلكترونية. كما اعترضت الاتحادات الأكاديمية على خصخصة الجامعات، «هناك تخوف من أن مؤسساتهم الجامعية تستثمر مبالغ كبيرة في مشاريع لا توجد لها ضمانات لنجاحها

التجارى، والتي تتبع أسلوباً تجارياً غير معتمد؛ مما قد يؤدي إلى التقليل من الاحترام الذى تحظى بها مؤهلاتها فى حالة فشل المشروع». كتب كارلين البورت الرئيس الوطنى لـ (NTEU) عن هذه المخاوف المتعلقة بجامعة القرن الواحد والعشرين، قائلاً:

«مشروع جامعة القرن الواحد والعشرين أثار عديداً من القضايا المتعلقة حول الطرق الجديدة لإنتاج العولمة، كما جلب التركيز إلى النهاية السريعة لتحويل مؤسسات التعليم العالى إلى شركات، وبناءً على العرض المقترح، فإن شركة ثومسن ستكون مسئولة عن تصميم المقررات وتطوير المحتوى والاختبارات والتقويم وقواعد معلومات الطلبة والإدارة والترجمة، فالجامعات سوف ترخص استخدام أسمائها المعروفة، فهى سوف تحصل على مبالغ نتيجة تركها لبعض المؤسسات العالمية أن تستخدم مكانتها، فالجامعات فى حقيقة الأمر لا تبيع مقرراتها، وإنما تبيع مكانتها ومستواها الذى وصلت إليه».

إن هذا المشروع الربحى سوف يجنى بعض الأرباح من بيع كل مؤسسة من هذه المؤسسات لاسمها المعروف وليس من بيع مقرراتها، إن طبيعة العمل تعنى وجود فصل بين تصميم المقررات وتطوير المناهج وبين عمليات التعلم والتقويم، بالإضافة إلى ذلك فلا توجد أية ضمانات باشتراك الأكاديميين من أى من هذا الجامعات المشتركة فى هذا المشروع».

الاستثمار الأجنبى المباشر

تقوم الجامعات بالاستثمار بصورة مرتفعة فيما وراء البحار؛ لتحقيق أرباح من المقررات الخاصة لها، جامعة القرن الواحد والعشرين مثال لهذا النوع من الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI)، يناقش سكيلر وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والعولمة: «العولمة كانت ضرورية لزيادة قيمة مالكي الأسهم، والاستثمار الأجنبى المباشر كان إستراتيجية، تم من خلالها تحقيق نجاحات لمعظم الشركات، كما لاحظ أنه منذ السبعينيات من القرن الماضى أصبح من السهولة بمكان للـ (TNCs) الاستثمار فى كل بلد فى العالم تقريباً.

ثمة مثال آخر على الاستثمار الأجنبي المباشر فى التعليم العالى، هو الأموال التى يضحها الطلاب الأجانب فى اقتصاديات بعض الدول مثل أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لو أخذنا أستراليا كمثال لوجدنا أن عدد الطلاب الأجانب تضاعف خلال الخمس سنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ (من ٤١٢٤٤ إلى ٨٤٣٠٤ طالب)، وبغض النظر عن التباطؤ فى اقتصاديات الدول الآسيوية فى الفترة بين ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ إلى أن الزيادة فى أعداد الطلاب ما زالت موجودة، وإن وجد بعض التباطؤ فى نمو أعداد الطلاب فى الفترة المذكورة، ففى عام ٢٠٠١ بلغ عدد الطلاب الأجانب فى الجامعات الأسترالية ما يبلغ ١١٢٣٤٢؛ أى ما يمثل ١٥,٥٪ من إجمالى الطلاب فى الجامعات الأسترالية، وما يشير الاهتمام ملاحظة أن مقار الجامعات الأسترالية خارج أستراليا تنمو بصورة أكبر من النمو فى أعداد الطلاب الأجانب فى الجامعات الأسترالية داخل أستراليا: فيما بين الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ كان النمو فى أعداد الطلاب الأجانب داخل الجامعات الأسترالية فى أستراليا ٧٪ بينما كان النمو فى أعداد الطلاب فى أفرع الجامعات الأسترالية خارج أستراليا ٤١٪، ولذلك يمكن اعتبار هذه الأفرع للجامعات خارج بلدانها نوعاً من الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة أوضح من دراسة طلاب أجانب داخل الجامعات الأسترالية فى أستراليا نفسها.

تنزعم جامعة موناخ التوجه الحالى فى الجامعات الأسترالية، فيما يتعلق بخلق جامعات عالمية، فرؤيتها تلخصت فى منظومة مقار تتوزع فى شبكة تربوية حول العالم، فحاليا لديها ثمانية مقار فى أماكن مختلفة من العالم، من ضمنها: مقر ماليزيا ومقر جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى وجود مراكز لها فى لندن وبراتو وإيطاليا بجانب وجود برامج لها فى الصين وهونج كونج، كما أن للجامعة شراكات مع عديد من الجامعات حول العالم، لقد وصفت الجامعة نفسها ومستقبلها كمكلف كتب عليه «جامعة موناخ ٢٠٢٠: تقود الطريق».

إن ظهور رؤية موناخ ٢٠٢٠ المتعمدة على نفسها، الجامعة العالمية ذات التواجد الواسع، جعل جامعة موناخ جامعة أسترالية وعالمية، كما أنها فى الوقت نفسه تقبلت فرصة وتحدى العولمة، إن أكثر الجامعات ذات التواجد الواسع حول العالم

نجاحا مستقبلا هي تلك التي تستطيع أن تعمل بصورة متوازنة محليا وعالميا، وتستطيع كذلك تقديم مزيج من فرص التعلم عالية الجودة في مقارها المختلفة والتعلم عن بعد المدعوم بالتكنولوجيا لطلابها وعملائها، فستطور جامعة موناخ شبكة مقار عالمية، وستوفر جميع هذه المقار لطلابها نافذة على العالم، وستقوم باجتذاب أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتميزين حول العالم ليكونوا جزءاً من جامعة ذات تواجد عالمي وإمكانات ومعايير عالمية كذلك (Monash University, 2002).

تتوقع جامعة موناخ أن تقوم ببناء شبكتها على مهل، وليس بالضرورة أن تحقق أرباحاً على المدى القصير، فلقد حققت نجاحاً ملحوظاً على صعيد مقرها في ماليزيا الذي أسس في فبراير ١٩٩٨ بما يقرب من ٣٥٠ طالباً، وفي منتصف ٢٠٠١ بلغ عدد الطلاب ما يقرب من ١٥٠٠ طالب بمقر بني خصيصاً للجامعة جهز حتى يستطيع استيعاب ما يقرب من ٨٠٠٠ طالب، وعلى أية حال لا يمكن اعتبار ذلك نقطة انطلاق للجامعة موناخ، فأحدى المشكلات التي ظهرت في مقر جنوب أفريقيا الذي تم تدشينه في أكتوبر ٢٠٠٠ هو أن حكومة جنوب أفريقيا رفضت أن تطلق على المقر اسم جامعة، وإنما أن يكتفى بأن يطلق عليه بكل بساطة موناخ جنوب أفريقيا.

الجنسية المشتركة

تفكر الجامعات في نفسها بأن لها جنسية مشتركة، مثل ما يحصل في الشركات حالياً، ويصف سكلير الجنسية المشتركة بالتالي:

«مع عوامة الاقتصاد وتغيير الظروف المحلية، أصبح قادة الأعمال مطالبين بالدخول في صراع مع قضايا معقدة، لن تؤثر فقط على ملاك الأسهم وموظفيهم وزبائنهم، بل على جودة الحياة في المجتمعات المحلية والبيئة والناس والبلدان حول العالم» (Sklair, 2001, p. 159).

وهذا يفترض أن القادة الاقتصاديين مهتمون أكثر من الحد الأدنى فقط، إنما يتعدى اهتمامهم ليشمل جودة الحياة في مجتمعاتهم.

تبنّت جامعة موردوخ تحت قيادة سكاورترز أجنحة اتحادية، ووصفت نفسها بأنها مواطن اتحادية. مثل عديد من رؤساء الجامعات الجدد، طور سكاورترز شعاراً ورمزاً

جديداً لتصوره الاتحادي الجديد للجامعة. وفي وثيقة تصف الجامعة، أشار سكاورترز إلى الجامعة كمواطن متحد مع المجتمع، وفي الوقت نفسه خطط لفتح الحرم الجامعي لمحطات الوقود (مع وجود ٣ محطات على بعد عدة كيلومترات بسيطة من الجامعة) مطاعم الوجبات السريعة (مع وجود عديد منها في القرب)، كما أنه وقع عقداً مع إحدى شركات الهواتف النقالة لإنشاء برج اتصالات بالقرب من مركز لرعاية الأطفال، بالإضافة للالتماسات والاحتجاجات من قبل الموظفين والطلاب، عقدت عديداً من الاجتماعات مع أفراد المجتمع؛ للاحتجاج على هذه التطورات. وكتيجة لذلك لم تواصل الجامعة بناء برج الاتصالات ومحطة الوقود ومطاعم الوجبات السريعة، وعلى أية حال لقد منحت بعض أراضيها لثلاثة مشاريع تجارية، هي: كلية موردوخ وبيت سانت لفييس للمتقاعدين والشقق المظلة على البحيرة، وعلى الرغم من وجود معارضة لمبادرات رئيس الجامعة ولاستخدام كلمة «المواطن المتحد» للتعبير عن الجامعات، إلا أن سكاورترز نجح في تحويل الجامعة إلى حالة اتحادية مع مؤسسات أخرى.

العولمة والجامعات العالمية: حالة تقويم

إنه مما لا شك فيه أن الجو السائد في الجامعات الأسترالية يعانى للبقاء من الناحية المادية، فلقد أدارت الحكومة ظهرها للجامعات، متجاهلة التماس الجامعات لزيادة تمويلها، وتقر بعدم وجود أية أزمات في الجامعات، بالإضافة لذلك.. فإن وزير التربية الحالي برندان نلسون واصل استهدافه الكادر الأكاديمي في تقييمه لمؤسسات التعليم العالي، فهو يريد من الجامعات أن تطور قوى عاملة أكثر فاعلية من وجهة نظره؛ بحيث تكون أكثر مرونة وتفكيراً تجارياً (Richardson, 2002, p.2). إن الحكومة الحالية تؤمن بقلة التحكم بنظام الجامعات وزيادة الحلول الإدارية لمشكلات الجامعات، وعلى العموم يوجد عديد من النماذج الأخرى التي يمكن الاستفادة منها في قيادة الجامعات في اتجاه الأقل إدارية والأقل اعتماداً على الممارسات التجارية، وفي الوقت نفسه ضمان عدم إفلاس هذه الجامعات.

هؤلاء الرؤساء الثلاثة تصرفوا كلاعبين عالميين مع إيمانهم بإمكاناتهم للارتقاء بجامعاتهم لتنافس في مرحلة العولمة، ولم يكن ذلك سهلاً، فكل واحد منهم اتخذ

قرارات فريدة، وقابل مواجهات لكل خطوة فى طريقة لتنفيذ قراراته، ولعل ذلك كان أكثر وضوحاً فى حالة جامعة ملبورن وجامعة مردوخ، كما توجد حالة من عدم الارتياح فى جامعة موناش من توسع الجامعة فى أماكن كثيرة فى العالم، ومن التوجه بصورة كبيرة للإدارة.

لقد كان لهؤلاء الرؤساء أجندة واضحة، ولقد كانت لديهم الرغبة لتحمل المسؤولية ليكون لاعبين دوليين، ففى النهاية قاموا بإدخال نظام المقاولين الإدارى فى جامعتهم، وقد تكون النظرية الإدارية مفيدة للجامعات إذا تم غرسها من خلال الديمقراطية الأكاديمية، وذلك بوجود ممثل من كل كلية لتشجيع الحوار حول القضايا الأكاديمية وعملية صنع القرارات العامة (Currie, 1999)، إلا أن هذا لم يحدث أثناء إعادة صياغة الإدارة الجديدة فى جو أخوى أكاديمى مبنى على مجموع المجموعات السابقة والمفاضلة، وكتيجة لذلك ظهرت إدارة عدائية فى معظم الجامعات الأسترالية تزيد الضغط وسوء الظن بين أوساط الموظفين (Currie et al., 2002)، وهذا بدوره أسهم فى خلق سياق غير صحى لكل من المدراء والعاملين فى هذه الجامعات.

فى الصياغة المثالية لرسالة الجامعة لهذه الجامعات، يتضح وجود العديد من الفوائد التى سوف يتم الحصول عليها من الاستثمار فى المقار العالمية للجامعات ومن تطوير حلفاء مع جامعات مرموقة فى الدول الأخرى، وفى الحقيقة فإنه فى ضوء هذه الممارسات العالمية للجامعات، فإن البلدان الأخرى سوف تستفيد بالإضافة لأستراليا أيضاً، لا سيما إذا تم إتباع الأهداف التى وضعتها هذه الجامعات لنفسها، فعلى سبيل المثال فى إستراتيجية موناش ٢٠٢٠ ذكر أن مقار الجامعة العالمية يجب أن تندمج فى ثقافة البلدان الموجودة فيها، ويجب أن تساهم فى الازدهار والنمو فى البلدان الموجودة فيها (Monash University, 2002)، فليكون تفكيرك وطنياً، فأنت تحتاج إلى نوع مختلف من الوطنية متمركز حول المصالح العامة، فقيمة المصلحة العامة للجامعات هى إحدى الخسائر الحرجة من خصخصة الجامعات، فلا يوجد شك فى أن الجامعات العالمية يمكن أن تنافس بصورة أفضل فى الإنتاجية والربح، ولكنها خسرت أنواعاً محددة من الالتزامات تجاه المجتمع.

خلاصة

يوجد دعم متزايد لرؤية بديلة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتحفظات على أثر العولمة على المجتمعات والظلم الناتج من الاعتماد على فلسفة السوق الحر، فهذه التحفظات واضحة للعيان إذا أخذنا فى الاعتبار المسارات السياسية للعولمة فى العقدين الماضيين، ففي الثمانينيات وبدايات التسعينيات لم يكن يفرق بين من فى السلطة فى البلدان الأنجلو أمريكية سواء كانت يمينية أو يسارية التوجه، فهذه الحكومات سعت للتغيرات التى تقود إلى قبول الممارسات العالمية للخصخصة والتسويق والأساليب الإدارية الحديثة، فجميع هذه الحكومات قامت بتغيرات جذرية فى الطرق التى نظمت على أساسها الجامعات وعلى استمرارية الكادر الأكاديمي، فحاليا توجد تحفظات حول إذا ما كانت الحركة لليمين الجديد ذهبت بعيداً لتصاحبها خسارة كبيرة للخدمات العامة، فعلى سبيل المثال ذكر هندرسون (Henderson, 2001) أن الخصخصة فى أستراليا أوجدت تحسناً طفيفاً فى الأداء المالى لمعظم الأعمال التجارية الحكومية، حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث فعالية السوق محل الثقة الأكبر فى العالم هناك تساؤلات كبيرة حول الخصخصة وقلة التحكم، فبعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر استبدل سياسيو الولايات المتحدة شركات الأمن الخاصة فى المطارات بمفتشين فيدراليين، وفى دالاس صوت أمناء إحدى المدارس بإنهاء عقدهم مع مدارس أدسون أكبر شبكات المدارس الربحية فى الولايات المتحدة؛ بسبب أن نتائج الطلاب ليست بالجودة التى تبرر حجم الرسوم المدفوعة. (Newsweek, 2 September 2002, p. 10)، حتى أن الرئيس السابق للبنك الدولى الاقتصادى جوزيف ستجلتز الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠٠٢ ناقش التغيرات التى يفترض أن تعمل لسياسات البنك الدولى والـ IMF وشرح نقاط الضعف فى السياسات الاقتصادية العالمية.

فى مراجعة شاملة للعمل التجريبي للعولمة استنتج بيردسال ونيلس: «مبدئياً وفى المتوسط يمكن القول بأن الخصخصة جعلت توزيع الثروة والدخل أكثر سوءاً؛ فالعديد من الدول الآسيوية يتحاشى مسارات الخصخصة، وبالمقابل فإنها تقوم بتمويل جامعاتها بصورة سخية.

بغض النظر عن بعض التراجعات فى أيدولوجية العمولة الحرة الحديثة، إلا أن قوى العمولة لن تتلاشى، فستواصل الجامعات موجهاً التحديات العالم المتغير، الذى أصبح يدخل فى جميع التطورات المتقدمة فى تكنولوجيا الاتصالات؛ الأمر الذى يعزز فكرة الدول بلا حدود، إن العالم الذى بلا حدود أصبح حقيقة واقعة فى مجالات كثيرة من مجالات الحياة وسيتعزز ذلك مستقبلاً، وستستفيد الجامعات المتحدة أكثر من هذا العالم غير المقيد بحدود.

لقد أدى التعامل مع الجامعات كشرركات إلى خيبة أمل فى أوساط الأكاديميين، ويمكن التذليل على ذلك من خلال عدد الأكاديميين الذين تركوا الجامعات الأسترالية متأثرين بالتحديد من الزيادة فى التعامل بصورة تجارية مع جامعاتهم، ومن إحدى القصص التى اشتهرت فى أستراليا فى عام ٢٠٠٢، والتى كان لها أثر كبير هى ترك اثنين من الأكاديميين البارزين لجامعتهم، أحدهم غادر جامعة ملبورن والآخر جامعة موناش، فسمسون قبل وظيفة فى جونز هوبكنس، وعندها قال: «الضغط لإيجاد مبالغ لتمويل الجامعات كان له ضحاياه من الأكاديميين»، ونتيجة لذلك فالحياة الفكرية فى الجامعات الأسترالية أضعفت بصورة واضحة جدا (Madden, 2002, p.31). وبعد ذلك بأسبوع، ترك اثنان من الأكاديميين وظائفهم فى الجامعات الأسترالية ليلتحقوا بوظائف فى الجامعات الأمريكية، ولقد أرجعوا ذلك لفقدانهم الثقة بنظام الجامعات الأسترالية، أحدهم من جامعة موناش والذى وضع قائمة من الأسباب لتركة الجامعة، وقد ركزت هذه الأسباب على الضعف فى جودة الجامعات؛ الأمر الذى كان محل تقدير جامعة موناش فى السابق.

إن السعى للربح قد يودى إلى خسارة الجامعات لإحدى أهم قيمها، وهى تطوير مواطنين ذوى فكر ومجتمع جدير بالعلم، مبنى على الثقة فى هذه الجامعات، وهذه القيم يمكن أن تتواجد فى الجامعات العالمية، إلا أن احتمالية تواجدها فى الجامعات التى تعطى ديمقراطية لكلياتها وتمول بالمال العام، وتكون موجهة لخدمة المجتمع أكثر من الجامعات ذات التوجه الإدارى البحثى التى تؤسس لجنى الأرباح.. لذلك ينبغى علينا أن نشمن هذه القيم، ونناضل فى سبيل عدم اندثارها فى الجامعات العالمية التى نسعى لتأسيسها.

الفصل الثالث عشر

نماذج جديدة للتعليم العالى؛ بناء المؤسسات

المتحركة حول تعليم الكبار*

كارياج د. سونسن

An Era of change

حقبة التغيير

يشهد تاريخ البشرية حقبة زمانية تتلاحم فيها كل القوى الدولية من أجل التغيير فى كل مناحى الحياة. وترتب على سرعة التغيير وضخامته سيطرة الإحساس بعدم التوازن فى كل جانب من جوانب الحياة المجتمعية، وفى الوقت نفسه زيادة الضغط على مؤسسات المجتمع الرئيسة، بما فيها المنظومة الدولية للتعليم العالى.

ويواجه الأكاديميون متاهة يونج Young فى أعمالهم. فهم مطالبون بدراسة التغيرات والقوى الدافعة لها فى المجتمع ومؤسساته. وفى الوقت نفسه، عليهم قياس وتقويم والتنبؤ بالتغيرات، وانعكاساتها على مختلف مجالات الحياة والثقافة. هذه التغيرات تتطلب مواجهتها حتى لا تسود الفوضى داخل مؤسسات المجتمع. وهناك من يعتقد ضرورة أن تبقى المؤسسات التعليمية وشبكات الاتصال التعليمية استاتيكية (ثابتة)، كما لو كان هناك شكل أفلاطونى للكليات والجامعات يجب التمسك به والمحافظة عليه. لكن التعليم العالى، مثل بقية قطاعات المجتمع، يخضع للتغيرات التى يتعرض لها المجتمع ويتأثر بها، وفى الوقت نفسه، عليه مواجهتها، والاستعداد لها.

ومن الأمور المسلم بها أن أشكالاً بنوية جديدة للتعليم العالى سوف تظهر بفعل التغيرات المحلية والقومية والدولية، اقتصادياً وسكانياً وثقافياً وتكنولوجياً. وبعض دوافع وقوى التغيير سوف تختفى بمعدل السرعة نفسه الذى ظهرت به. والبعض الآخر سوف ينتعش نتيجة الاحتياجات المجتمعية. ولا يفهم من ذلك أن الكليات والجامعات التقليدية سوف تختفى.

* ترجمة د. السيد البهواشى.

لكن العديد من المؤسسات سوف تظهر وتنتعش. والبعض الآخر سوف يختفى ويتغير بفعل قوى ورياح التغيير. والفصل الثالث عشر يصف إحدى المؤسسات، جامعة فونكس phoenix، التي ظهرت في الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين المنصرم، بفعل رياح التغيير المذكورة عليه.

بناء جامعة متمركزة حول تعليم الكبار

شهد عام ١٩٧٦ إدخال أول حاسوب شخصي "Apple I"، ذلك الحدث الذي يؤكد مولد أول نظام اقتصادي جديد، ونجاح العقل البشري في تدعيم القطاع الصناعي لمواجهة القوى الاقتصادية الدولية الجديدة (العولمة). وفي الوقت نفسه، هذا التاريخ يُعتبر بداية لرياح التغيير في التعليم العالي الأمريكي.

ورياح التغيير هذه تؤكد أن الوظائف المتاحة مستقبلا متوقفة على التغييرات التي يشهدها التعليم العالي. فمشغل وظيفة مستقبلا قد يتطلب معرفة ومهارات عالية المستوى أكثر من تلك التي يحتاجها اقتصاد التصنيع. وفي الوقت نفسه، سوف يتأثر صغار وكبار العاملين بالتغيرات الاقتصادية المستقبلية، وقد يجدون أنفسهم مطالبين بالحصول على تعليم متقدم من أجل التكيف والتوافق مع المتغيرات الجديدة.

وفي عام ١٩٧٦، أسس جون سبيرلنج John Sperling، أحد خريجي جامعة كيمبريدج Cambridge، جامعة فونكس Phoenix. وتوقع سبيرلنج Sperling تضافر القوى الاقتصادية والتكنولوجية والسكانية التي تُبشر herald عودة الكبار العاملين للتعليم العالي النظامي.

وصارت جامعة فونكس Phoenix أكبر جامعة خاصة في الولايات المتحدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين؛ حيث تضم (١٤٠,٠٠٠) دارس. وافتتحت فروع لها في ست وعشرين ولاية أمريكية، وبورت ريكو، وروتردام بهولندا. كما تضم (٥٠,٠٠٠) دارس عبر البريد الإلكتروني. وتميز الجامعة بتخصيص نموذج للتعليم والتعلم للكبار العاملين. كما تتميز بثقافة تنظيمية تساعد على الابتكار والتحسين المستمر. وتضع الجامعة خططا مستقبلية للتوسع الدولي، خاصة عبر البريد الإلكتروني.

والديناميكيات نفسها التي تشهدها الولايات المتحدة متحققة في مناطق أخرى من المعمورة. والتنمية الاقتصادية الدولية لا تعتمد فقط على تعليم الشباب الاضطلاع بأدوارهم بوصفهم مواطنين في المجتمع، وإعدادهم لكسب العيش بأنفسهم، لكن أيضا على تنمية تفكير الكبار من خلال التعلم مدى الحياة. فالاستجابة والتوافق مع المنافسة الاقتصادية الدولية يتطلب الإعداد والتأهيل الجيد للقوى العاملة في المجتمع. ومن ثم فجامعة مثل فونكس Phoenix يمكن أن تقدم دروسا حول كيفية بناء التعليم العالي للطلاب غير التقليديين.

البدايات Beginnings

في بداية فترة السبعينيات من القرن العشرين، وتحديدًا في جامعة سان جوزيه San Jose بولاية كاليفورنيا الأمريكية، أجرى سبيرلنج Sperling وزملاؤه بحثًا ميدانيًا في مجال تعليم الكبار. وركز البحث على اكتشاف نظم التعليم والتعلم التي تُيسر توفير البرامج والخدمات التعليمية للعاملين الكبار الذين يرغبون استكمال أول توسعة تعليمهم لصفّل خبرتهم ومسئولياتهم الوظيفية.

وفي الوقت نفسه، ركزت الكليات والجامعات في تلك الحقبة الزمانية على توفير احتياجات الطلاب في مرحلة الليسانس والبيكالوريوس (١٨-٢٢ سنة). ولا غرو في ذلك، فمن الطبيعي أن تسخر الكليات والجامعات كل إمكاناتها لخدمة تلك الفئة السنّية، على اعتبار أنهم خريجو المدرسة الثانوية العليا.

ويرى سبيرلنج Sperling أن العاملين الكبار محدودون، ويُعاملون كطلاب من الدرجة الثانية. إذ لا تبذل أي مجهودات للوفاء باحتياجات هؤلاء الكبار. فالجامعة لا تفتح أبوابها لهم مساءً. الأمر الذي يدفع العاملين الكبار إلى مغادرة مكان عملهم قبل انتهاء فترة العمل الرسمية، لتسجيل أنفسهم، وشراء الكتب، ومقابلة الأساتذة. وقاعات الدراسة تفتح أبوابها يومين أو ثلاثة مساءً كل أسبوع. وتكون النتيجة، كما يقول سبيرلنج Sperling، أن معظم العاملين الكبار غير قادرين على إنهاء برنامج الدراسة في فترة زمانية، لا تقل عن ثماني سنوات (برنامج الأربع السنوات).

وذهب سبيرلنج Sperling في بحثه إلى أن العاملين الكبار يستمتعون بتوسعة أهدافهم التعليمية، وأنهم يختلفون عن الطلاب الذين لم يتخرجوا في الجامعة من

عدة نواح. ويوصى بضرورة اهتمام المؤسسات التعليمية بخصائص التعلم و حياة العاملين الكبار. ويقترح عدة أساليب تساعد المؤسسات التعليمية على تطوير المناهج وبرامج التعلم وطرائق التعليم والخدمات الطلابية للعاملين الكبار.

وساهمت هذه الاعتقادات في تأسيس جامعة فونكس Phoenix. وما زالت هذه الاعتقادات نفسها بمثابة الوحي الملهم لرسالة الجامعة وأغراضها واستراتيجياتها وكمؤسسة، تُعتبر جامعة فونكس Phoenix فريدة في التزامها بالاحتياجات التعليمية للعاملين الكبار. وهذا الاهتمام من جانب الجامعة يسهم في تحديد نموذج التعليم والتعلم، وتوفير الخدمات الطلابية، وتصميم البنية الإدارية والأكاديمية. كما يرشد هذا الاهتمام الجامعة في التخطيط والإعداد للوفاء باحتياجات العاملين الكبار.

مهمة فريدة A Unique Mission

تركز رسالة جامعة فونكس Phoenix وأغراضها على تعلم الطلاب، وتعتبر هذا التمركز الوسيلة أو الأداة Vehicle التي تتحقق من خلالها الأهداف التعليمية العامة. كما تركز رسالة الجامعة على التجديد والابتكار والتحسين المستمر وتحقيق الجودة.

كما تستهدف رسالة جامعة فونكس Phoenix تعليم العاملين الكبار كيفية تطوير المعارف والمهارات التي تساعد على تحقيق أهدافهم المهنية وتحسين الإنتاجية، والقيادة الجيدة، وخدمة مجتمعاتهم. وتمثل أغراض الجامعة في:

١- تسهيل التعلم المعرفي والوجداني للطلاب، واكتساب المعارف والمهارات والقيم، بالإضافة إلى تيسير الطريق أمام الطلاب لاستخدام المعارف في حياتهم المهنية والوظيفية.

٢- تطوير الكفاءة والكفاية في مجالات الاتصال والتفكير والتعاون واستخدام المعلومات، بالإضافة إلى الالتزام بتوفير التعلم مدى الحياة لمساعدة الطلاب على النجاح في حياتهم العملية.

٣- تقديم تعليم يقلل الفجوة بين النظرية والتطبيق، من خلال قيام الأساتذة بالإعداد الأكاديمي الجيد للطلاب، وتوفير المهارات التي تفيدهم الطلاب في حياتهم الوظيفية بعد التخرج في الجامعة.

٤- استخدام التكنولوجيا التي تيسر تكوين وبناء النماذج الفاعلة، ووسائل التعليم التي تيسر الوصول إلى مصادر التعلم، والتي تزيد التعاون والاتصال من أجل تحسين عملية التعلم لدى الطلاب.

٥- تقييم تعلم الطلاب، واستخدام بيانات التقييم لتحسين نظام التعليم والتعلم والمناهج ومصادر التعلم والإرشاد والخدمات الطلابية.

٦- توفير الموارد المالية اللازمة لدعم رسالة الجامعة.

٧- جعل الجامعة مؤسسة فاعلة تُثري روح الابتكار التي تركز على تحقيق الجودة الأكاديمية والتفوق وتقديم خدمات جيدة للعاملين الكبار.

نموذج التعليم والتعلم للكبار

نظرا لأن جامعة فونكس Phoenix تأسست لخدمة العاملين الكبار (كبار السن)، فإن نموذج الجامعة للتعليم والتعلم له جذوره في الأدبيات النظرية والأمبريقية الخاصة بتعلم الكبار، وفي علم النفس المعرفي، ويستخدم الممارسات الجيدة من الأدبيات الخاصة بتعليم الكبار. والسطور القادمة توضح الملامح الرئيسة لهذا النموذج.

التعلم الفاعل Active Learning

يقوم نموذج جامعة فونكس Phoenix للتعليم والتعلم على افتراض مؤداه أن المشاركة الفاعلة من جانب المتعلم في عملية التعلم ضرورية للممارسة الجيدة. وتوفير التعليم الذي يستخدم المجال الوجداني يساعد المتعلم الكبير على الارتباط بالمجال المعرفي. وقاعات الدراسة بجامعة فونكس Phoenix مصممة بطريقة تجعلها أماكن ديناميكية للتعلم.

والأساتذة ميسرون للتعلم، حيث يديرون عملية التعلم عن طريق إشراك المتعلمين في أنشطة مختلفة تدفع المتعلمين إلى فهم محتوى المقرر، وتطوير الكفاية الأكاديمية والمهنية، وباشتراك الطلاب في أنشطة مختلفة للتعلم، يكتسب الطلاب الاحترام لطرائق التعلم والمعرفة. وتزداد فرص التفاعل والمشاركة في القاعات وفرق التعلم. ورغم وجود عناصر تعليمية في كل مقرر دراسي، إلا أن هذه العناصر يثريها ويصقلها مشاركة الطلاب في المناقشات العلمية والتأمل والتطبيق.

بيئة تعلم قائمة على التعاون

تحرص جامعة فونكس Phoenix على توفير الفرص التي تسهم في تحقيق فاعلية التعاون لزيادة التعلم. فالبنى Structures التعليمية التي تشجع وتيسر التعاون ضرورية ورئيسة لنموذج التعليم - التعلم. فالمتعلمون الكبار يذهبون إلى أنشطة التعلم النظامية وهم مزودون بخبرات عملية أكثر مما لدى المتعلمين الصغار الذين لم يتخرجوا في الجامعة بعد. وهذا يعني أن المتعلمين أنفسهم يمكن أن يكونوا مصادر مفيدة لزيادة تعلمهم. ونموذج التعليم التقليدي يركز على الجانب التلقيني من المعلم للمتعلم، وعلى الانتقال الرأسي للمعلومات. والطلاب الكبار ذوو الخبرات المتنوعة والثرية يستفيدون من الممارسات التعليمية التي تشجع التعاون. وهذا يضيف بُعداً أفقياً لتبادل التعلم؛ حيث يُعلّم الطلاب الكبار بعضهم البعض.

شكل فريد للبرنامج

جامعة فونكس Phoenix لا تعمل وفق التقويم الأكاديمي التقليدي. فالطلاب الجدد يبدأون دراستهم في أي وقت من السنة دون النظر للفصل الدراسي (التيرم) التقليدي. كذلك مقررات الخريجين تستمر لمدة ستة أسابيع، بينما تستغرق مقررات غير الخريجين خمسة أسابيع. وعندما ينتهي المقرر، يبدأ المقرر الثاني فوراً (الأسبوع التالي مباشرة). هذا التقويم المكثف يسمح للكبار بتحقيق أهدافهم التعليمية بطريقة فاعلة.

والمجموعة الطلابية (الدارسون) بجامعة فونكس Phoenix لا تزيد عن ثلاثة عشر طالباً. وهذا العدد الصغير ييسر التعاون والتعلم الفاعل، ويشرى التفاعل بين الطلاب والأساتذ، ويسمح في الوقت نفسه بالتركيز على المادة الدراسية. كما أن هذه البنية Structure لجامعة فونكس تزيد التعلم، وتساعد الطلاب على تحقيق التوازن بين المسؤوليات الوظيفية والشخصية.

On - Campus Education

• التعليم داخل الحرم الجامعي

في هذا النوع من التعليم، يشارك الطلاب في نشاطين تعليميين أسبوعياً: ورشة عمل لمدة أربع ساعات يقودها الأستاذ، وجلسة تعلم جماعية تستغرق أربع أو خمس

ساعات. ومجموعات التعلم تتكون من ثلاثة إلى خمسة طلاب. كما أن هذه المجموعات تصقل قدرات الطلاب للتعاون. ويتولى أساتذة الجامعة قيادة أنشطة مجموعات التعلم، بالإضافة إلى النتائج والعمليات، من خلال مراجعة الأنشطة المختلفة للمجموعات.

Online Campus Instruction

● التعليم عبر البريد الإلكتروني

الطلاب الذين يكملون برامجهم الأكاديمية عبر البريد الإلكتروني يشاركون في هذا النوع وفق الزمان والمكان المناسبين لهم. وقامت الجامعة أيضا بتطوير شكل تعليمي جديد أسمته Flexnet، وهو عبارة عن طريقة مهجئة hybrid لتقديم التعليم، تجمع بين التعليم داخل الحرم الجامعي Campus، والتعليم عبر البريد الإلكتروني Online.

Application and Relevance

التركيز على التطبيق والتوافق

تشير الأدبيات التربوية إلى أن الكبار يتعلمون على نحو أفضل، عندما يكون هناك توافق وتطابق بين المعرفة الجديدة وخبرة المتعلم. فالممارسات التي تشجع التأمل والتطبيق تقوم على افتراض مؤداه أن خبرة المتعلم توفر السياق أو الإطار Context الذي يستطيع المتعلم من خلاله تكوين معنى من المعلومات الجديدة. كما أن هذه الخبرة تجعل التعلم مناسباً للمتعلمين، وتزيد الترابط الوجداني بالمادة الدراسية. مما يزيد من احتمالية أن يستجيب المتعلمون بأسلوب عميق لعملية التعلم. وفي مقررات جامعة فونكس Phoenix، تتلاحم خبرات الطلاب السابقة والظروف الحالية مع المادة الدراسية أثناء المناقشات الصفية، وفي واجبات التعلم الفردية والجماعية. ويعلن الطلاب عن قدرتهم على التطبيق العملي - اليوم التالي مباشرة - لما تعلموه في الليلة البارحة في قاعات الدرس.

Professional Competence

بناء الكفاءة المهنية

حددت قيادة جامعة فونكس Phoenix خمسة أهداف عريضة للتعلم، تكون دليلاً لعمليات تطوير المناهج، والتعليم، وتقييم التعلم، وتقويم البرنامج، والتحسين. وأول هذه الأهداف: «الكفاءة المهنية والقيم»، الذي يرتبط بمحتوى البرنامج ونظام

المقرر. وترغب جامعة فونكس Phoenix من خريجيهها اكتساب مستويات المعرفة النظرية والعملية المناسبة لمستويات الدرجات العلمية التي يحصلون عليها (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه). وترتبط الأهداف الأربعة الأخرى بتطوير الكفاءة فى العمليات العقلية والاجتماعية التي تساعد الخريجين على ممارسة وأداء وظائفهم بنجاح. وهذه العمليات هي: التفكير الناقد وحل المشكلات، والاتصال، واستخدام المعلومات، والتعاون.

Other Features ملامح أخرى للنموذج

• مناسبة الزمان والمكان

تُقدم جامعة فونكس برامجها فى زمان ومكان مناسبين للعاملين الكبار. فالدروس تحدث ليلاً فى معظم الأحوال، وفى نهاية الأسبوع، وحسب رغبة الدارسين الكبار. وتحرص قيادة الجامعة على إقامة قاعات الدراسة ومراكز التعلم فى مواقع استراتيجية يسهل على الدارسين الوصول إليها. والتيسيرات الجامعية، التعليمية والإدارية، منصوص عليها فى الطبقة (أ)، وتستغرق من خمس إلى عشر سنوات. وهذا النظام يسمح للمؤسسة الجامعية بالاستجابة والتوافق مع التغيرات السكانية.

Adult Student Services خدمات الطلاب الكبار

ارتأت جامعة فونكس Phoenix أن الطلاب الكبار يتطلعون إلى خدمات أكبر وأفضل مما يُقدم للطلاب الصغار. كما يتطلعون إلى اهتمام أكبر من جانب الجامعة بهم. والخدمات تُقدم لهم عبر التليفون أو البريد الإلكتروني، أو بطريقة مباشرة (وَجْهًا لوجه). فعلى سبيل المثال، بدلا من ذهاب الطلاب الكبار إلى الحرم الجامعى لشراء الكتب، يتم إرسال الكتب والمواد التعليمية إليهم عبر الإنترنت، أو تُرسل مباشرة إلى منازل الطلاب.

والطلاب الذين يتلقون تعليمهم بجامعة فونكس عبر التليفون والبريد الإلكتروني يتمتعون بالخدمات نفسها، مثل نظرائهم الطلاب الذين يتلقون تعليمهم داخل الحرم الجامعى. وتحرص الجامعة على تحقيق الجودة وتوفير الخدمات الطلابية لضمان نجاح

الطلاب الذين يتلقون تعليمهم عبر التليفون والبريد الإلكتروني. ويدور محتوى البرامج التعليمية المقدمة إليهم حول الاحتياجات والقدرات الخاصة للطلاب، كل في مجاله وعمله.

بنية إدارة الجامعة The University's Faculty

تحرص قيادة جامعة فونكس Phoenix منذ تأسيسها حتى اليوم على توفير بنية إدارية تدعم رسالة الجامعة. ونتيجة هذا الاهتمام تمخض عنها نموذج يضمن تحقيق الأدوار الرئيسة للجامعة. وهذا النموذج يجسد ما يطلق عليه بالأسلوب غير الجمعي disaggregated.

لماذا نموذج بنيوي مختلف؟

في ضوء البحوث الميدانية التي أجريت في أوائل فترة السبعينيات من القرن العشرين، أوضح جون سبيرلنج John Sperling، مؤسس الجامعة، أن قاعة الدرس المملوءة بالدارسين الكبار تُعتبر مكاناً مميزاً عن القاعة التي تضم دارسين من ١٨-٢٢ سنة. إذ وجد أن الدارسين الكبار توقعاتهم مختلفة تجاه التعليم الذي يتلقونه، مقارنة بالتعليم الذي يتلقاه الدارسون الصغار في موقف تقليدي. وفي ضوء نتائج البحث الذي أجراه مجلس الكلية، اتضح أن أكثر من (٨٠٪) من الدارسين الكبار يعودون للتعليم؛ بسبب رغبتهم الحصول على تعليم متقدم يخدمهم ويفيدهم في حياتهم المهنية والوظيفية.

ومن منظور تعليمي، فإن الأمر يرتبط بأهمية التعليم من الناحية العملية. وهذا لايعنى أن الدارسين الكبار لا يجدون فائدة أو رغبة في الدراسة النظرية؛ خاصة أن الجانب النظري يفيدهم في فهم الأحداث والمواقف الخاصة بالقطاع المهني، ويساعدهم في التنبؤ بنتائج تدخلاتهم وهم لا يتوقعون تعلم الجانب النظري في إطار الممارسة والتطبيق.

ونتيجة لذلك، يُظهر الدارسون الكبار حدّاً أدنى من الصبر تجاه المعلمين، الذين ليست لديهم الخبرة على مواجهة مثل هذه المواقف. وهذا الأمر مهم للغاية، لأن الدارسين الكبار، وبسبب اختيارهم مواصلة التعليم على نفقتهم الخاصة، ينظرون إلى الخدمات التعليمية التي تقدم لهم، في إطار فائدتهم لهم في حياتهم الوظيفية

والمهنية. وهذا ليس معناه تقديم التعليم للدارسين الكبار بطريقة سهلة. فالجامعة لكي تجتذب الدارسين الكبار وتحفظ بهم، مطالبة بتقديم تعليم يرتبط باحتياجاتهم الذاتية، وبالاحتياجات التعليمية للمؤسسة التي يتعلمون فيها.

ووجد جون سبيرلنج John Sperling، مؤسس الجامعة، أن أساتذة الجامعة الذين يستهويهم الدارسون الكبار، يحرصون على إعداد الدارسين بطريقة متقدمة، ويزودونهم بالخبرة المهنية العملية التي تيسر ربط النظرية بالتطبيق. كما لاحظ سبيرلنج Sperling، في ضوء المقارنة بين نتائج التعلم، وعدم وجود تباين بين النتائج. وتوصل في نهاية ملاحظاته أن المؤسسة التي تستهدف خدمة الدارسين الكبار تحرص على استخدام نموذج ابتكاري، يضم كل هذه الرؤى لصالح المؤسسة والدارسين الكبار على حد سواء.

مضامين نموذج المؤسسة: أدوار المؤسسة والعاملين فيها

تشير البيانات الخاصة بالنتائج إلى أن التعليم الذي يضم ممارسين مهنيين يُعتبر طريقة فاعلة لتعليم الدارسين الكبار. واستخدام هذا النموذج يتطلب قيام جامعة فونكس بتطوير العمليات وتدعيم البنى Structures الموجودة لضمان الوفاء بأدوار المؤسسات التعليمية.

والأدوار التي يضطلع بها أعضاء هيئة الدارسين في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في: البحث والتدريس، والقيام ببعض الأنشطة مثل التعليم الصفى والتقويم، وإرشاد الطلاب، والمشاركة في الإدارة الأكاديمية، وخدمة المجتمع خارج الجامعة. ومعظم الكليات والجامعات تترك مسئولية تطوير وضبط محتوى المنهج لأعضاء هيئة التدريس. ويُفترض أن كل أعضاء هيئة التدريس مطالبون بهذه الأدوار. حتى لو كان ممكنا، يشير الواقع إلى أن كل عضو من أعضاء هيئة التدريس تجذبه هذه المهام والأدوار طواعية أو كراهية. وهذه التجزئة Unbundling لأدوار أعضاء هيئة التدريس تحدث بصفة طبيعية.

ويحرص أعضاء هيئة التدريس على الاضطلاع بأدوارهم الوظيفية والمهنية بعد تحديد الجامعة أهداف العملية الأكاديمية، وتحرص جامعة فونكس Phoenix على تجزئة العملية الأكاديمية، وتحديد مسئولية كل عملية منها.

اختصاصات أعضاء هيئة التدريس المتفرغين

تحرص جامعة فونكس Phoenix على استخدام كادر من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين، ويقضى هؤلاء الأساتذة الجزء الأكبر من وقتهم في أداء أنشطة تعليمية. ويحرصون على ضمان الجودة الأكاديمية، ويقدمون التوجيه والدعم لأعضاء هيئة التدريس قليلي الخبرة بالعمل الجامعي، كما يشاركون في اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد، وتدريبهم، والمشاركة في الأنشطة الخاصة بالإشراف والرقابة على المناهج، والمشاركة في مجالس البرامج الأكاديمية.

علاوة على ذلك، يتولى هؤلاء الأساتذة المتفرغون قيادة العمليات الأكاديمية المختلفة، والإشراف المستمر على المناهج والجودة التعليمية. وقد يكون من المفيد وصّف فلسفة الجامعة تجاه الأساتذة غير المتفرغين. فقد أدى الاعتماد على هؤلاء الأساتذة غير المتفرغين في التعليم والأدوار القيادية بالجامعة إلى تغيير الجامعة نظرتها لهؤلاء الأساتذة من مجرد أساتذة، يعملون بعض الوقت إلى أساتذة لا يمكن الاستغناء عنهم. فجامعة فونكس Phoenix، على سبيل المثال، تراجعت عن استخدام مصطلح «احتياطي» أو «مساعد» adjunct للأساتذة المتفرغين. فأعضاء هيئة التدريس، المتفرغون وغير المتفرغين، يكملون بعضهم البعض، ويشاركون جميعهم في عمليات التقييم والتطوير.

الإشراف والرقابة على المناهج Curricular Oversight

جرت العادة أن تُترك مسؤولية الإشراف والرقابة على المناهج والبرامج الأكاديمية للأساتذة المتفرغين، أصحاب الخبرة والمعرفة الحديثة. وقيل أن ذلك يضمن تماسك عملية تصميم وبناء البرنامج، بالإضافة إلى مناسبة وصحة المتطلبات والأهداف والنتائج. وجرت العادة أيضا أن تُترك هذه العملية للجان المناهج، التي يشترك فيها ممثلون عن أعضاء هيئة التدريس. وفي جامعة فونكس Phoenix، يُعتبر مجلس البرنامج الأكاديمي بديلا للجنة المناهج. ويتم تكوين مجلس لكل برنامج أكاديمي في الكلية. وتضم هذه المجالس أربعة أساتذة متفرغين على الأقل، وأربعة من قيادات الجامعة في مجال التعليم واختصاص المناهج. كما يتم اختيار اختصاصيين إداريين للعمل كمستشارين في العمليات والقضايا الإدارية.

تصميم وتطوير المقررات الدراسية

فى الجامعات التقليدية، جرت العادة أن يكون عضو هيئة التدريس مسئولاً عن تصميم محتوى المقرر والمناهج التى يقوم على تدريسها. ويصدق هذا بصفة خاصة على أعضاء هيئة التدريس المتفرغين، حيث يحددون أهداف ومحتوى المقرر. وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين، لابد أن تتأكد الجامعة من مساهمة محتوى المقرر للمعارف الحديثة. لذلك، يتم اختيار فرق عمل تضم أساتذة متفرغين وأصحاب الخبرة، لمراجعة كل المقررات التى يتم تدريسها فى جامعة فونكس. ويتمتع أعضاء هيئة التدريس بجامعة فونكس Phoenix بالقدرة على ربط الأساس النظرى للمقرر بالواقع الوظيفى والمهنى.

وتتعاون فرق تطوير المنهج مع مدير تطوير المناهج المختص بمراجعة عملية التوثيق، ومع المصمم التعليمى المختص بمراجعة مدى مساهمة خرائط المقرر لأهداف البرنامج وأهداف الجامعة. كذلك يتم تدوين بعض الملاحظات التى تساعد فى إعداد أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون على تدريس المقرر. وتقوم فرق التطوير أيضاً بتحديد ووصف الخواص الأكاديمية والمهنية، التى يجب توافرها فى عضو هيئة التدريس الذى يقوم على تدريس المقرر.

وحدات المقرر ليست آيات قرآنية. بمعنى أن هناك خط عرض Latitude لعضو هيئة التدريس لممارسة الحكم الأكاديمى. وله الحرية فى زيادة الواجبات الأكاديمية أو تغييرها، وإضافة أنشطة تعليمية ليست مدونة فى المذكرات التدريسية. والمطلب الأساسى أن المقرر لابد من تدريسه وتقييمه فى إطار الأهداف المحدودة، من جانب فريق الجامعة والكلية عند مستوى أكاديمى معين.

التدريس Teaching

كما ذكر آنفاً، تتبع جامعة فونكس نموذجاً تعليمياً تعاونياً وتيسيرياً. ولهذا السبب، ولأن معظم الأساتذة فى جامعة فونكس متفرغين للتدريس، فإن الجامعة تحرص على انتقاء واختيار أفضل العناصر للتدريس.

وللتأكد من توافر العناصر الجيدة، يخضع المتقدمون للعمل بجامعة فونكس

لعملية تقييم شاقة. وتبدأ هذه العملية بالاضطلاع على السيرة الذاتية، للوقوف على مدى توافر الشروط التي تفرضها الجامعة على العضو المتقدم للعمل فيها، وأول هذه الشروط الحصول على الدرجة العلمية من مؤسسة تعليمية معترف بها محليا وعالميا، ولا يقل عن خمس سنوات خبرة في العمل الجامعي، ستان منها للحصول على درجة الماجستير. كذلك لا بد أن يخضع المتقدمون لاختبار في التدريس، حيث يقوم المتقدم بإلقاء محاضرة أو درّس إلى لجنة استماع مشكلة لهذا الغرض. وتمثل الخطوة التالية في إجراء مقابلة شخصية مع المتقدم، للتأكد من حداثة المعرفة لدى المتقدم، خاصة في المجال الذي سيقوم بتدريسه.

وبعد ذلك، المتقدمون مطالبون بإظهار قدرتهم على تيسير التعلم في خبرة أو تجربة تقييمية، يخضع خلالها المتقدمون للملاحظة والتقويم من جانب أساتذة قدامى في الجامعة. علاوة على ذلك كل أعضاء هيئة التدريس عليهم استكمال تدريب كجزء من عملية التأهيل للعمل في الجامعة، مقرر يستغرق أربع جلسات، عن طريق شبكة الاتصال الدولية، ووحدات تدريبية.

وتستهدف هذه التجربة تقديم ممارسة جيدة ومناسبة للعمل في الجامعة، ويتم تقديم أيضا محتوى وتدريب إضافي في مجالات، مثل: الممارسة والنظرية لتعليم الكبار، مهارات التيسير، إدارة فرق التعلم، التقويم، التقييم، القيادة، الإجراءات الإدارية، مكتبة الجامعة. ويتم تطوير وحدة التأهيل بالجامعة بواسطة فريق من الأساتذة المتفرغين، من أربع مناطق تابعة للجامعة، ممثلين عن الإدارة المركزية، والشئون الأكاديمية، ومستشار التصميم التعليمي.

وأعضاء هيئة التدريس الذين يجتازون هذه العملية، عليهم الحصول على موافقة لتدريس مقررات بعينها تقدمها الجامعة. ويقوم عميد الكلية بتقييم الخبرة المهنية والأكاديمية للمتقدم. والخطوة الأخيرة لعضو هيئة التدريس المرشح للعمل بالجامعة هي المشاركة في ورشة عمل يقودها عضو هيئة تدريس قديم.

وتتاح فرص التدريب والنمو المستمر لكل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، من خلال اللقاءات والورش التدريبية، سواء داخل الجامعة أو عبر شبكة الاتصال

الدولية. كما يحصل عضو هيئة التدريس بالجامعة على دليل الكلية، تتضمن المستويات التي يجب أن يصل إليها عضو هيئة التدريس، حتى يضمن استمراره في الجامعة، وكذلك السياسات والإجراءات والتوقعات الخاصة بالجامعة.

المنح الدراسية والمعرفة

جامعة فونكس Phoenix مؤسسة تعليمية، اهتمامها بتقديم التعليم المهني للعاملين الكبار. وإذا كان البحث الأكاديمي ليس مطلباً أساسياً للعمل بهذه الجامعة، إلا أن الجامعة ارتأت أن الوفاء بالجوانب الأساسية لمهمة الجامعة وأغراضها يتطلب من الجامعة الاهتمام بالأنشطة التعليمية على اختلاف أنواعها. وباعتبار الجامعة مؤسسة تخدم قطاعاً معيناً، وتستخدم النموذج غير التجميعي. فإن ذلك يفرض عليها استخدام أسلوب مختلف للمنح الدراسية عما هو متبع في المؤسسات التقليدية.

وعلى عكس الرؤى التي ترى أن الكلية التي تضم أعداداً كبيرة من العاملين فيها يصعب عليها المشاركة في أنشطة معرفية واستكشافية، فالتجميع الحديث للأنشطة المعرفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة يُفند هذه المزاعم. وبدأت الجامعة ميكنة الملفات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بها، وساعد ذلك على تجميع التقارير الخاصة بالأنشطة الأكاديمية والمهنية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس. وتشير نتائج المسح الخاص بالأساتذة المتفرغين إلى تجديد المعرفة باستمرار داخل الكلية.

علاوة على ذلك، يُعتبر مركز العلماء بالجامعة مركزاً مباشراً يستهدف إثراء عملية تبادل الأفكار البحثية والمصادر بين الأساتذة وطلاب الدكتوراة. وتعتبر قاعات الأساتذة همزة وصل لتبادل الممارسات الجيدة، في مجال التعليم وغيره. وهذا المركز يستهدف أيضاً نشر المعرفة وتقديم المشورة لأساتذة الجامعة لنشر أبحاثهم، وهذه المحاولة الجديدة مازالت في مراحلها الأولى.

تقييم المؤسسة والنتائج؛ ضمان الجودة باستمرار

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أحدثت جامعة فونكس Phoenix استثمارات مهمة في مجال تطوير والمحافظة على الإمكانيات البحثية. هذه النظم تقيس وتُقوّم فاعلية الجامعة في تحقيق الأهداف وتحسين العمليات داخل الجامعة

ومؤسساتها. وصدر القانون أو المرسوم الخاص بجهود التقويم والتقييم داخل الجامعة في الثمانينيات من القرن العشرين. ويقوم هذا المرسوم على بندين، تمت مراجعتهما في أوائل التسعينيات من القرن العشرين: نظام إدارة الجودة الأكاديمية (AQMS)، مركزا على أداء نظم الدعم التعليمي، لأعضاء هيئة التدريس. والمنهج، والخدمات الطلابية، ونظام تقييم نتائج تعلم الكبار (ALOA)، مركزا على قياس تعلم الطلاب في المجالين المعرفي والوجداني.

ونظم التقييم هذه جعلت عامة الناس يعترفون بجامعة فونكس خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ مما دفع بالجامعة إلى التجديد المستمر في هذا المجال، من خلال «إعادة هندسة» عمليات التقييم داخلها خلال العامين الأولين من الألفية الثالثة.

اختلاف الرؤى والتقدير

ينظر البعض إلى جامعة فونكس Phoenix على أنها تهديد لمؤسسات التعليم العالي الموجودة في المجتمعات المحلية المحيطة بها. ويرجع هذا الخوف إلى الاعتقاد أن الجامعة تركز على قطاع سكاني، مختلف كل الاختلاف عما تركز عليه مؤسسات التعليم العالي. كما أن الأموال والموارد التي تنفقها الجامعة لاجتذاب طلاب جدد تُعتبر تهديداً آخر، خاصة مع الزيادة المطردة في أعداد الدارسين الكبار بالجامعة.

وجامعة فونكس تقدم خدمات اجتماعية واقتصادية، من خلال المساعدة على الوفاء بالاحتياجات التعليمية للدارسين الكبار دون التأثير على نظام التعليم العالي القائم. وكمؤسسة استثمارية، وتمرکزة حول الكبار، لا تعتمد الجامعة على الموارد والمصادر التعليمية للولايات، لكنها تقدم ميزات وخواصا اقتصادية. من هذه الميزات والخواص:

أ) لا تملك الملكية المحلية والضرائب على الدخل، وتترك الأمر للولايات والحكومة الفيدرالية.

ب) تركز على رأس المال الخاص للحصول على المعونات اللازمة لها.

ج) أنها ليست مؤسسة تجارية بما تعنيه الكلمة من معنى.

علاوة على ذلك، تسهم الجامعة فى اقتصاديات الولاية عن طريق توفير الفرص التعليمية للكبار لزيادة معارفهم وصقل مهاراتهم، وليكونوا فى النهاية مواطنين منتجين.

ومع تركيز الجامعة على البرامج المهنية، فيما يلى بعض المجالات التى يمكن أن تفيدها المجتمعات والقطاعات التى تخدمها جامعة فونكس Phoenix:

* التحق ما يقرب من ربع المقيدىن بالجامعة عام ٢٠٠١ ببرامج وتخصصات يعانى منها المجتمع القومى، مثل نظم المعلومات والتكنولوجيا، إعداد وتأهيل المعلم، العلوم الصحية والتمريض، الإرشاد والخدمات الإنسانية.

* منذ تأسيس جامعة فونكس عام ١٩٧٦، تخرج (١٢٥,٠٠٠) طالب فى الجامعة. وفى عام ٢٠٠٠ تخرج ما يزيد عن (٢٥,٠٠٠) طالب، وصاروا جزءاً من القوى العاملة بالولايات المتحدة.

* ما يقرب من (٦٥٪) من الطلاب المقيدىن بجامعة فونكس فى برامج تعليمية لمدة عامين أو ثلاثة أو أربعة أعوام دراسية، وداخل الجامعة نفسها، أو عبر البريد الإلكتروني، سوف يكملون دراستهم، رغم ضغوط العمل والأسرة والمجتمع.

* تظهر جامعة فونكس مستوى عالياً من المشاركة والتخرج من جانب الأقليات فى المجتمع الأمريكى. إذ أن (٤٠٪) من طلاب جامعة فونكس من الأقلية الوثنية.

* أعرب (٩٤٪) من طلاب جامعة فونكس عن استعدادهم لحث زملاء العمل على الالتحاق بهذه الجامعة.

* أعلن (٤٣٪) من خريجي جامعة فونكس أنهم حصلوا على ترقية فى عملهم بعد استكمالهم الدراسة بالجامعة.

وبالنسبة للدارسين الكبار، ساهمت الجامعة فى تغيير نمط حياتهم؛ فالخبرة التعليمية المقدمة لهم ساهمت فى إثراء طرائق جديدة لرؤية العالم، وتحسين جودة الحياة، كما ساهمت فى نجاح مؤسساتهم التى يعملون فيها، نتيجة زيادة معارفهم وحدائتها، وتطبيقها فى عملهم. كما ساعدتهم الجامعة فى حل المشكلات الوظيفية والحياتية، والمساهمة فى تنمية وتطوير مجتمعاتهم المحلية والمجتمع القومى الأكبر.

الفصل الرابع عشر

تغيير الالعبين فى مجتمع المعرفة*

بيتر سكوت

يستهدف هذا الجزء الخاص بتأثير العولمة على التعليم العالى تقديم وصف تعديلى أو تنقيحى revisionist. فهناك اعتقاد سائد لدى غالبية الأفراد أن المؤسسات التى تجدد رواجاً لها فى مجتمع المعرفة، مثل الجامعات البحثية، ومستشارى إدارة المعرفة، يمكن أن تلعب دوراً بارزاً فى هذا المضمار. بالتالى ليس أمام الجامعات التقليدية خيار سوى تقليد هذه المؤسسات. وهذه الرؤية مرجعها التباين بين الاقتصاد الجديد فى التعليم العالى المرتبط باتفاقية الجات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين الاقتصاد الليبرالى الجديد من ناحية، والممارسة الأكاديمية والمعرفية التقليدية من ناحية أخرى. هذه النظرة قد تكون مضللة. ومع ذلك، فهذه الرؤية المنقحة لاتعنى أن الجامعات فى استطاعتها عمل ما يجعلها راضية ومعتدة بذاتها. لكن الأمر يتطلب من الجامعات أن تكون مصدراً للتغيير الجذرى بطرائق غير تقليدية.

ومهما كانت الرؤية، فإن التعليم العالى (التدريس والبحث) عبارة عن سلعة تُباع وتُشترى. وتأثير هذه الرؤية على سياسة التعليم العالى يقتصر على صناعة السياسة القومية. إذ يتم التأكيد مراراً على المصالح الخاصة بدلا من السلع العامة، فى ضوء النتائج التى يحققها التعليم العالى.

ونتيجة لذلك، يسهم الطلاب بطريقة مباشرة، باعتبارهم المستفيدين من التعليم العالى فى المقام الأول، فى تكلفة توفير التعليم العالى، عن طريق المصاريف الدراسية التى يدفعونها. وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، تجاوزت المتاجرة بالتعليم العالى الحدود القومية، مع ظهور العولمة الليبرالية الجديدة. والدرس الذى استوعبه كثير من القيادات السياسية والجامعية هو التخلّى عن اعتبار التعليم العالى سلعة عامة تابعة للقطاع العام، وانتهاز الفرصة لعولمة التعليم العالى، والاستفادة من اقتصاد المعرفة العالى. ومن تفوته الفرصة يهشم ويتجاوزه قطار العولمة، وتسيطر

* ترجمة د. السيد بهواشى.

الأيدولوجية الليبرالية الجديدة على تأثير العولمة في التعليم العالى. ولا بد من مجابهة هذه الظاهرة، إذا أريد إضفاء العالمية على الجامعات، بدلا من إقحام الجامعات فى السوق العالمى.

الجامعة فى مجتمع المعرفة

المناقشة الخاصة بتأثير العولمة على الجامعة تنسم بالاستعجال Urgency والسذاجة naivety، والأولى تتضمن الثانية؛ فالاستعجال يظهر فى إطار السياسة. والخوف أن الجامعة إذا لم تستجب وتتوافق - الأمس واليوم والغد - لتحديات العولمة، حينئذ تكون مجرد مؤسسة تقليدية بعيدة عن التطورات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. والسذاجة naivety تظهر فى إطار المفاهيم والتحليلات. وغالبا ما يتم تناول العولمة والجامعة على أنهما لوح طباعى مقولب Stereotype؛ فالعولمة على أنها العالم الجديد الذى يتضمن الأسواق والاتصالات الدولية، والجامعة على أنها مؤسسة تقليدية. هذا الاستعجال وتلك السذاجة يحتاجان إلى نقاش مطب.

العولمة ليست مجرد ظاهرة تكنولوجية.. العولمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطوير مجتمع المعرفة. وبالتغيرات فى إنتاج المعرفة. والخوف أن يتم استخدام هذا المصطلح بصورة واسعة؛ لدرجة تعنى كل الأشياء لكل الأفراد، كما هو واضح من وفرة نصوص ومصطلحات مختلفة، مثل: مجتمع المعلومات، المجتمع المعلوماتى، مجتمع الاتصالات وغيرها. ومع ذلك، رغم تنوع المعانى ووفرتها، فإن هذا المصطلح مازال يُستخدم فى إطار شامل أو كلى. ولا بد من تأكيد عدم ثبات فكرة مجتمع المعرفة والمتناقضات التى تحتويها.

وهناك ثلاثة معان تتضمنها هذه الفكرة.

* **المعنى الأول** مشتق من البعد التكنولوجى، ويركز على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمجتمع العالمى، والأسواق المالية، والإعلام العالمى، باختصار عالم الـ CNN والكوكاكولا. وينعكس هذا التحول فى التغيرات الأساسية فى نماذج الإنتاج: فكرة مجتمع ما بعد الصناعة، ويمتد إلى المجالات السياسية والثقافية. ونتيجة لذلك، يحل التفاعل المباشر بين المستهلكين والأسواق الشعبية الأشكال السابقة

للمشاركة الجماعية بين المواطنين والدولة، ويرتبط بذلك فكرة العولمة، فكرة أن الدول وجدت ضالتها الكبرى.

*** المعنى الثانى** المرتبط بفكرة مجتمع المعرفة، وهو معنى مشتق من التحليلات الجيوسياسية التى تلتقط فكرة العولمة. وفكرة العولمة يجسدها كتاب فيليب بوبت Philip Bobbitt «الحرب، السلام، مجرى التاريخ»؛ إذ يرى بوبت أن كثرة الحروب أحدثت تحولات أساسية فى الدول والنظام العالمى. وفى نظره، فإن الحرب الطويلة «١٩١٤ - ١٩٨٠» التى كسبها الغرب بسبب تفوقه فى نظم المعلومات، أدت إلى تفتيت الدول إلى دويلات.

*** المعنى الثالث** يضرب بجذوره فى التحليلات الاجتماعية والثقافية. وتترجح هذه التحليلات ما بين التفاؤلية التى يتزعمها مانويل كاستل Manuel Castell فى كتابه «عصر المعلومات»؛ حيث يؤكد فيه أن التكنولوجيا هى الدافع الرئيس للتغير الاجتماعى والثقافى، والأوصاف الداكنة التى يجسدها ألترش بيك Ulrich Beck فى كتابه «مجتمع فى خطر»، الذى يؤكد فيه تجزئة المعنى الاجتماعى وتذرية atomization الخبرة الفردية. ويرتبط بهذا التحالف تلك السيناريوهات المتوهجة من جانب أنصار البيئة، والاحتجاجات الشورية ضد العولمة. ويرتبط بذلك أيضاً - ولو بصورة غير مباشرة - أفكار التبخر الفكرى لعصر ما بعد الحداثة.

ومن الصعب التعمق والغوص فى هذه المعانى لمجتمع المعرفة فى ورقة كهذه معنية. أساسا بتوضيح تأثير العولمة على الجامعة. لكن هناك أمرين جديرين بالاهتمام. أولهما أن فكرة مجتمع المعرفة مسألة محيرة؛ فهناك حاجة إلى معرفة سيناريوهات وسياسات التطوير المستقبلى للتعليم العالى. ولن تتحقق هذه المعرفة إلا بعد فهم اتجاه التغير الاجتماعى، وفى الوقت نفسه، لن يوجد الأساس الصلـد، لعدم وجود فهم مشترك. والأمر الثانى أن الجامعة متضمنة فى هذه المعانى المختلفة لمجتمع المعرفة، على سبيل المثال، هى مصدر العلوم الأساسية التى تُشتق منها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وكمؤسسة قومية مُهددة من جانب الولايات الشرية، التى تـحرص على

تطوير الجامعة بها، وتجابه تحديات سوق العولة، وكمؤسسات مهمة تُستقى منها
أيديولوجية بديلة.

نماذج جديدة لإنتاج المعرفة

هذه الخاتمة تلقي دعمًا من تحليل التغيرات فى إنتاج المعرفة. ويرى مايكل
جبونز: Michael Gibbons وآخرون (١٩٩٤) أن هذه التغيرات هى بمثابة تحولٍ من
العلم ذات النموذج الواحد - البحوث يقودها الفضول العلمى داخل الجامعات - إلى
المعرفة ثنائية النموذج، يتم توليدها فى إطار سياقات مفتوحة من التطبيق، ويتم
توزيعها عبر المثليين والبيئات، وتخضع للتقويم المعقد ونظم المحاسبية. وحاول
مايكل جبونز وآخرون تطوير هذا الوصف لإنتاج المعرفة.

ويميز مايكل جبونز وآخرون (٢٠٠١) بين «سياق» العلم والأوصاف البنائية
والاجتماعية له. هذا التمايز يمثل أحد الانتقادات الرئيسة لأوصاف نموذج واحد/
اثنين. كما حرص مايكل جبونز على تطوير بعض المفاهيم، مثل الساحة العامة
agora، التى تضم المجالات السياسية والثقافية واقتصاد السوق، التى تشكل الأساس
للبحوث.

وهذه الورقة الخاصة بتأثير العولة على الجامعة لا تسمح بالفوص فى المناقشات
التي تستهدف توضيح التغيرات فى إنتاج المعرفة. لكن النتيجة التى يمكن استخلاصها
من الأوصاف المتعلقة بنموذج واحد/ اثنين، أنه من العبث اعتبار هذه التغيرات دليلا
على التحول من علم الاقتصاد القديم إلى العلم التطبيقي، والبحوث الفاعلة
للاقتصاد الجديد. غير أن ذلك ليس هو الحادث فعلا، لسببين رئيسين: أولهما، أن كل
نماذج وأطر المعرفة تتلاحم معًا، وثانيهما أن النماذج الجديدة لإنتاج المعرفة لا يمكن
إرجاعها إلى البحوث المبرمجة فحسب؛ فبرامج البحث والتنمية R&D القومية
ليست أمثلة جيدة لما يُسمى بالبحوث السياقية أو البحوث الاجتماعية. لذلك وكما
هو الحال بالنسبة لفكرة مجتمع المعرفة، فإن أوصاف التغيرات فى الإنتاج العلمى
لا توفر الأساس لبناء سناريوهات آمنة حول التطوير المستقبلى للتعليم العالى. وكما
هو الحال بالنسبة لمجتمع المعرفة أيضًا، فإن الجامعة ليست مكانا لإنتاج العلوم
فحسب، لكنها أيضا المستغل الأساسى للملكية الفكرية، والوسيط لنتائج البحوث.

تحديات السوق للجامعة

تمثل الفكرة الرئيسة لهذه الورقة في توضيح تأثير العولة على التعليم العالى، بالإضافة إلى ظهور لاعبين جدد في مجتمع المعرفة. وليس من السهل توضيح وتحديد الطريق الذى يجب أن تسلكه الجامعة، وكذلك تحديد هؤلاء اللاعبين الجدد. فالجامعات تجابه الآن بتحديات من جانب مؤسسات المعرفة، المنافسة. وهناك عدد لا بأس به من المؤسسات المنافسة، مثل: مستشارى الإدارة (مراكز المعرفة التجارية)، وسائل الإعلام، مخططى السيناريوهات فى العمليات الرئيسة وغيرهم. ودرجة المنافسة مبالغ فيها، ومعظم المنافسين يعتمدون على الجامعات للحصول على القوى العاملة المتعلمة، ونظراً لحاجة المنافسين للجامعات لإجراء البحوث التى تحتاجها مؤسساتهم، فإن وجود هؤلاء المنافسين لا يشكل تحدياً للجامعات، بل يعززون ويعضدون الجامعات. ومع ذلك، هناك ثلاثة منافسين للجامعات.

*** أول المنافسين** هو تطوير ما يُسمى بمؤسسات «التعليم عابر الحدود القومية». وتعتمد بعض هذه المؤسسات على الاتحاد العالمى للجامعات التقليدية، أو اتحاد الجامعات القومية العالمية، والمؤسسات العالمية مثل وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات. وبعض هذه المؤسسات منافس قوى للجامعات التقليدية، وتتخذ شكل الجامعات الإلكترونية التى تؤسسها الاتحادات العالمية.

والمشكلة ليست فى تطوير المفاهيم الفكرية والمحتوى، لكن فى تسويق وتوزيع هذه المنتجات، وجذب زبائن لها، ومحاولة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع ذلك، فالتحليل هذا غير مُقنع. إذ أنه أحادى البعد، حيث يعتمد على الوصف التكنولوجى لمجتمع المعرفة، ويتجاهل معوقات النقل الثقافى والجهود المحلية تجاه المعرفة العالمية (ومن ثم يقتصر فى أدائه على أنظمة ضيقة: الإدارة والأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، وعلوم الكمبيوتر، وبعض مجالات العلم والتكنولوجيا)، ويخفق فى فهم التركيبات والسيناريوهات بين أشكال ونماذج التعلم المباشرة وغير المباشرة.

*** وثانى المنافسين** يتمثل فى الجامعات الخاصة الاستثمارية. وجامعة فونكس Phoenix مثال على ذلك.. هذه المؤسسات الخاصة لا تعبأ باللوائح العامة، وتمتع بالحرية الكاملة فى إصدار لوائحها المنظمة للعمل داخلها. والتأهيل شرط ضرورى

في المؤسسات الخاصة، والخصخصة تخفف العبء التنظيمي على الجامعات الخاصة. والجامعات الخاصة أيضا تحكمها المعايير الثقافية والمهنية والفكرية. كما أنها حرة في إجراء البحوث والتدريس وتصميم المناهج بالطريقة التي تراها، ولا تزعجها الأنظمة لأنها تركز أساساً على منتجات المعرفة.

لكن كثيراً من القيود المفروضة على مشروعات التعليم عابر الحدود القومية تُطبق أيضاً على الجامعات الخاصة الاستثمارية.

* **وثالث المنافسين للجامعة التقليدية** ينبع من تكاثر الجامعات الاتحادية Corporate وتأخذ هذه الجامعات أحياناً شكل أقسام تدريبية. وساعد على ظهور هذه الجامعات الاتحادية نمو الموارد البشرية، ويعكس تأسيس الجامعات الاتحادية أيضاً الاتجاه إلى تطوير القوى العاملة. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء جامعة الخدمات الصحية القومية بالمملكة المتحدة. ومع ذلك، هذه الأمثلة وغيرها لا تشكل تحدياً للجامعة التقليدية لسببين: أولهما أن الجامعات الاتحادية جليل اهتمامها بتقديم دورات تدريبية ومقررات قصيرة، ولا بد من توقيع عقود مع الجامعات التقليدية لتقديم مقررات معقدة. وثانيهما أن أنشطة الجامعات الاتحادية مكملّة لأنشطة الجامعات التقليدية. على سبيل المثال، جامعة NHS ليست منافسة للمدارس الطبية، ولا للمدارس التمريض.

وعلى الرغم أن هذه الأنواع الثلاثة من المؤسسات المنافسة - المؤسسات عابرة الحدود القومية، الجامعات الخاصة الاستثمارية، الجامعات الاتحادية - ستكون أبرز ملامح التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين، لكنها لن تكون الملامح الوحيدة في القرن ذاته. والسبب وراء ذلك أنه من الخطأ تناول فكرة مجتمع المعرفة أو التغيرات في إنتاج المعرفة على أنها تحولات بسيطة.. استبدال نموذج للتقدم بآخر أعلى وأسمى منه. لذلك من الخطأ رؤية تطور الجامعة في إطار ظهور المؤسسات المنافسة. ومن الضروري تطوير وصف دقيق، يركز على عملية التحول الداخلية وتعتبرها التحدي الخارجي (أو البديل).

تحديات أخرى: التهجين ومؤسسات المعرفة الفاعلة

لقد بات ضرورياً البحث عن لاعبين جدد في مجتمع المعرفة، داخل الجامعة

وخارجها. وهناك ظاهرتان جذيرتان بالاهتمام: إحداهما داخل الجامعة، يُطلق عليها تهجين hybridization التعليم العالي، والأخرى خارج الجامعة، متمثلة في تطوير مؤسسات بديلة للمعرفة، ومتضمنة تقاليد المعرفة المنافسة، وجذرية في توجهها السياسي، وعصرية في توجهها الفكرى.

وتهجين التعليم العالي يأخذ شكلين: أحدهما يكون جزءاً من عملية التطوير لنظم التعليم العالي المعاصرة. فالمؤسسات نضطلع بوظائف عدة، الكثير منها بعيد عن الأغراض الجوهرية للجامعة التقليدية، وهذه الظاهرة توصف بأنها رسالة قابلة للانتشار؛ لأنها عملية ليست مفروضة من خارج التعليم العالي على المؤسسات، لكنها عملية نابعة من الديناميكيات الاجتماعية والعلمية الداخلية للتعليم العالي.

هذه الوظائف الجديدة - نقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة، التضامن الاجتماعى، التعلم مدى الحياة، معروفة لكل فرد. لكن من الخطأ اعتبار هذه الوظائف إضافات جديدة للتعليم العالي. فطبيعة التعليم والتعلم والمقررات الأكاديمية والبرامج البحثية قد تغيرت أيضاً. فهناك الآن جبهات مفتوحة بين المجتمع والجامعة، والثقافة والاقتصاد. والتعلم عن طريق العمل والمجتمع واعتماد الخبرة السابقة، بالإضافة إلى الممارسات والظواهر المماثلة، كلها دليل على التدفقات الجديدة داخل التعليم العالي. لذلك عند الاستفسار عن اللاعبين الجدد، فإن الإجابة تكون «نحن اللاعبين الجدد»، الجامعات نفسها اللاعبون الجدد.

والشكل الثانى لتهجين التعليم العالي يكمن فى توسعة extension الشكل الأول.. إنه يكمن فى ظهور الأشكال التنظيمية الجديدة داخل الجامعة، التى توازى (وأحياناً تنافس) النماذج التقليدية للتنظيم الأكاديمى، مثل الكليات والأقسام. ولهذا التصنيف التقليدى جذور وأصول معقدة. فبعض الأجزاء تتمتع بعلاقات affinities أكاديمية، وتحكمها المجتمعات العلمية. وبعض الأجزاء الأخرى تعكس تقسيم العمل المهنى فى المجتمع الأكبر (ورغم أن هذه التجزئة للعمل ليست مفروضة على الجامعة من الخارج، إلا أن مدارس القانون والمدارس الطبية تلعب دوراً رئيساً فى عملية التكاثر، وفى تعريف المهن).

ومن الصعب الادعاء بأن المؤسسات البحثية هى أشكال جديدة (خاصة فى أمريكا الشمالية). ومع ذلك فقد تغير التوازن الآن، فكثير من الوحدات التنظيمية داخل الجامعات لا تقوم على أى من المبدئين: العلاقات الأكاديمية أو تجزئة العمل

المهني. لكن هذه الوحدات ذات علاقة بفرق المشروعات، وصممت وحدات السوق لاستغلال الملكية الفكرية داخل الجامعة، مكملين لبعضهم البعض. وعند الاستفسار مرة أخرى عن مكان التنظيمات الجديدة في مجتمع المعرفة، تكون الإجابة مرة أخرى هي، نحن: الجامعات تضم كثيراً من التنظيمات الجديدة.

وتتمثل الظاهرة الثانية في القدرة على إنماء تنظيمات معرفية فاعلة مغايرة للجامعات التقليدية، وجامعات السوق الجديدة. وهذه التنظيمات تغيّر الجامعات التقليدية لأنها تربطها (ونحن) بالصفوة الاجتماعية (أو بإعادة بناء الهرم الاجتماعي حسب تجزئة العمل في مجتمع رأسمالي)، وبالمفاهيم المحددة للمعرفة. ونتيجة لذلك، فإن هذه التنظيمات المعرفية الفاعلة تتحدى أفكار الأدلة، والموضوعية، والتوازن، والحوار، التي تُعتبر أساسية في الجامعة.

ومع ذلك، فإن هذه التنظيمات تتعارض مع جامعات السوق، باعتبارها المنافس الأساسي للجامعة العامة. وهذه التنظيمات ترفض كثيراً من المعطيات المألوفة في الديمقراطية الاجتماعية، مثل: مادة الدافعية، وفاعلية الحوافز، والدافع للفاعلية، وحساب الكلفة والفوائد (التي يعتمد عليها تطوير جامعات السوق). وبيئنا ترفض هذه التنظيمات تلك المعطيات، فإن تفرص على الإفادة من تكنولوجيا الاتصال الاعلامي والشعبي.

والتنظيمات المعرفية الفاعلة activist تأخذ أشكالاً كثيرة؛ مجموعات المجتمع المحلي، شبكات الاتصال الدولية. وهذه التنظيمات قد تكون أساسية ترفض ثقافة التحرير المرتبطة بجامعات الصفوة والثقافة الموازية للمنطقية rationality المرتبطة بعلوم وأساتذة أو منح الجامعة. وقد تكون تنظيمات، مثل السلام الأخضر green peace، التي تؤمن بعدالة أن الاستخدام المنطقي للأدلة العلمية يعادل أو يفوق استخدام البنك الدولي أو هيئة المعونة الدولية. ولعل نظام الغذاء المعدل مثال جيد على أن الخبرة لم تُعد هي المخزون الرئيس للخبراء، لكنها صارت موزعة الآن. كذلك الدور الابتكاري الذي تلعبه هذه التحولات في توليد المعرفة ومعارضتها لتوجهات العولمة، قد تشعر ببعض المسئوليات الأخلاقية التي تضطلع بها الجامعات منذ جيل مضى.

خلاصة

الجامعات والعولمة
ترجمة: د. السيد البهوشي

الجامعات والعمولة: بحثاً عن توازن جديد(*)

بعض الملاحظات عن العمولة

يؤكد مؤلفو كتاب «العمولة والجامعات» الصعوبات المرتبطة بمصطلح «العمولة» الذي يحمل تأويلات كثيرة، ويجد أصداءً وجدانية وعقلانية، لدرجة أصبح المصطلح معها مشكلة، والجامعات لا بد أن يكون لها دور في تطوير مفهوم جيد للعمولة، بمشاركة طلابها والمجتمع الذي توجد فيه. وكما يشير جون دانيال John Daniel (الفصل الأول) وكريس بروكس Chris Brooks (الفصل الثاني)، العمولة ليست شيطاناً رجيماً، وليست سبب كل المشكلات التي تعانيها البشرية، بحيث يتم تدميرها مهما كانت التكلفة. وفي الوقت نفسه، ليست العمولة الطريق الوحيد والمثالي نحو رخاء البشرية، بحيث يتم اقتفاء هذا الطريق عمياناً صُمّاً بكماء. والعمولة، مع ذلك توجد جوانب سلبية يجب إصلاحها أو تغييرها. فعلى سبيل المثال، إطار العمل التحليلي يركز على الجوانب المالية، وليس بالدرجة نفسها من الاهتمام على الجوانب الثقافية والاجتماعية، مؤدية بذلك إلى تباينات بين الدول، مواطني الدولة الواحدة. العمولة ظاهرة تثير مشكلات للبشرية، وفي الوقت نفسه تتيح الفرص للتطور، ظاهرة يجب دراستها وفهمها وإدارتها، حتى تؤدي إلى التداخل العالمي، وتحقق التقدم المطلوب لكل دول ومواطني المعمورة.

وكما يشير جون دانيال John Daniel إلى حالة الاقتصاد العالمي في أوائل القرن العشرين المنصرم، العمولة ليست ظاهرة جديدة على المجتمعات والاقتصاد العالمي كما يعتقد البعض. وبالتالي العمولة ليست جديدة على الجامعات. وفي الواقع، كانت العمولة - وما زالت - جزءاً لا يتجزأ من الحياة الجامعية، منذ نشأة جامعة بولونيا Bologna، وأساتذتها، ومنذ أن توافرت لهم الرعاية والحماية من الامبراطور فردريك باربروسو Friedrich Barbarosso للانتقال بحرية في أوروبا الوسطى.

(*) تأليف فرانسوا تافناس Francois Tavenas

وكذلك يشير جون دانيال John Daniel إلى البروفيسور إرازمس Erasmus الذى كان نشيطا فى كل الجامعات الكبيرة والشهيرة بأوروبا فى عصره. وفى الوقت نفسه يشير دانيال إلى الطلاب الذين أنشأوا جامعة أكسفورد بعد طردهم من جامعة السوربون Sorbonne.. كل ما فى الأمر أنه لابد من تذكر الحراك الدولى للباحثين، ودور المجتمعات الدولية فى كل نظم المعرفة، ودور الصحافة الأكاديمية الدولية، والمؤتمرات الدولية فى نشر نتائج البحوث. كل ذلك يثبت بالدليل والبرهان أن ممارسة العولمة تأسست فى المجتمعات الأكاديمية.

ومع ذلك، فإن الجديد هو المدى الذى انتشرت خلاله ظاهرة العولمة؛ أى التداخل المتنامى لكل المجتمعات والقطاعات، والسرعة المتزايدة لحركة الأفكار والبضائع والأفراد وظهور ظاهرة القرارات المحلية التى لها تأثير عالمى، والتعقيد والشك المتزايد للعالم وميكانيزماته، بالإضافة إلى تأثير الإنترنت. كل ذلك يحتاج إلى فهم نتائج التطور حتى يمكن التوافق أو التكيف معه، وحتى يمكن السيطرة عليه، وتوجيهه فى اتجاه يؤدى إلى التقدم لكل الإنسانية.

واتجاه المنظومة الدولية نحو العولمة يشير نوعين من المشكلات للتعليم العالى: مشكلات ترتبط بالتدريس والبحث، أى بكيفية تكييف البرامج التدريسية والمجالات البحثية، ومشكلات مرتبطة بالتنظيم والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتعليم العالى.

القضايا المرتبطة بالبرامج البحثية والتدريبية

هناك قضايا كثيرة يثيرها المؤلفون. ومع ذلك، سيتم التركيز على ثلاث قضايا فقط:

- **أولاً:** المؤسسات التعليمية أمامها مهمة مزدوجة لتطوير ونقل المعرفة والقيم العالمية، وفى الوقت نفسه، المساهمة فى التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية التى تخدمها وتدعمها. والتحدى الذى يواجه أى جامعة يكمن فى كيفية تحقيق توازن صحيح بين المهمتين المتناقضتين أحيانا. وجسامة التحدى تكمن فى كيفية تناوله فى سياق معرفى ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية، وتعتبره الحكومات واللاعبون الاجتماعيون وسيلة ضمان المنافسة لأى دولة فى عالم معولم،

والجامعات بذلك واقعة تحت ضغوط متناقضة.. فمن ناحية العرف الداخلى الخاص بالمذهب الاشتراكى العلمى Scientific Communism، يشجع الجامعات على تطوير حرية الحركة للأفكار والأفراد عالميا. ومن ناحية أخرى، الحكومات والمجتمع، بحكم تحملها أعباء التمويل، تنتظر عائداً لهذا الاستثمار فى شكل إسهامات فى التنمية الاقتصادية المحلية. وفى السنوات المقبلة، تحقيق التوازن بين الأعباء العالمية والمحلية سوف يكون مآله صعباً للغاية.

● **ثانياً:** عالم التعليم العالى مازال واقعا تحت طغيان النظم الرئيسة والفرعية العلمية، والمصطلح الذى استخدمه ميشيل جبونز Michael Gibbons (الفصل السادس) وأطلق عليه «أسلوب واحد» Mode One يساعد فى ضبط البنيات الداخلية للكليات والأقسام، وانتشار المعرفة (مجتمعات متعلمة، صحافة أكاديمية)، وممارسات التقدير والحكم (معايير الترقية، تنوير الأساتذة، الجوائز والتمايزات الأكاديمية)، وبرامج التدريس والبحث، ومع ذلك.. فإن المشكلات التى تواجه البشرية معقدة ومتداخلة. وكما يشير جبونز Gibbons وآخرون، هناك حاجة للتوافق مع «أسلوب اثنين» Mode two لإنتاج المعرفة، عن طريق إدخال بُعد متداخل النظم إلى الممارسات الآتية.

هذه الممارسات تشمل:

- البرامج الجديدة والبنيات، المرنة والمتداخلة النظم والمتمركزة حول المشكلة (بنية القالب matrix المرن الذى اقترحها هانزفان جنكل Hans Van Ginkel فى الفصل الرابع تتوافق مع مثل هذا الأسلوب «اثنين»).

- البرامج الجديدة والأنشطة التى تتضمنها لإعطاء الطلاب فرصا أكبر للدخول فى أبعاد متداخلة النظم، وتدريباً يجعلهم فى توافق مع متطلبات العالم المعقد الذى يعيشون فيه.

● **ثالثاً:** مهمة التعليم العالى تدريب القادة واللاعبين الاجتماعيين.. هؤلاء القادة واللاعبون الاجتماعيون مطالبون بالتعامل مع العالم المعقد، والمشكلات التى يبثرها، وهذا يتطلب فى الوقت ذاته تكييف البرامج بحيث تتواءم مع الإعداد الجيد لهؤلاء

الأفراد بما يمكنهم من مساهمة تحديثات العولمة، ويجب أن تسعى البرامج إلى تطوير قدرات القادة واللاعبين الاجتماعيين التالية:

- تعلم كيفية التعلم.
- فهم القضايا العالمية.
- التفاعل مع الجماعات الاجتماعية المختلفة.
- اكتساب الفهم والقدرة على العمل في البيئات الثقافية المختلفة.
- الاكتساب الفوري للقيم العالمية والمعرفة المهنية والوظيفية ذات الجودة العالية.

القضايا المرتبطة بالمؤسسات وبنياتها وسياساتها

العولمة لا تؤثر في كل الجامعات فحسب، لكن تأثيرها بارز أيضا في مجالات وأنواع كثيرة، مثل البنيات والإجراءات والسياسات المؤسسية. وهناك ست نقاط بارزة، هي:

● **أولاً:** الإنترنت ييسر الوصول إلى المعلومات والأدوار التقليدية لأستاذ الجامعة الذي كان في يوم ما مصدر المعرفة، وكانت الجامعة المكان الوحيد لنقل هذه المعرفة، تأثرت إلى حد كبير بظهور تقانة المعلومات والإنترنت. ومن الصعب للغاية مقاومة التطور التقني بل العكس، لا بد من السعى لاستيعاب عالم الإنترنت والتوافق معه بطرق عديدة.

- إعادة تأكيد دور أستاذ الجامعة كموجه ومستشار ومرشد للطلاب في التدريس والبحث وتحليل ونقد وتكامل المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت وغيرها.

- هذا الدور حيوي ويحتاج إلى تطوير.

- استخدام الإنترنت لنشر جودة المادة الأكاديمية بحرية يقتضى الوقوف على مدى مناسبة هذا الأسلوب للنظام العالمي الخاص بالتقييم الجماعي.

- استخدام الإنترنت وسيلة لزيادة التعاون بين الجامعات، وتيسير الشراكة البحثية الجديدة، لصالح جامعات دول الجنوب خاصة.

• **ثانياً:** العولمة وإنتاج المعرفة المتزايد يتطلب من الجامعات زيادة برامج التعليم المستمر. فالتعليم المستمر يجب أن يكون محورياً أساسياً فى رسالة الجامعة. والإنترنت يوفر أداة فاعلة لنشر معرفة حديثة تنفيذ الطلاب والخريجين فى التعامل مع التغيرات والتحديات المهنية. وهذا يتطلب الاستفادة من الإنترنت للاضطلاع بالمسئوليات على أكمل وجه.

والتعليم المستمر مجال تجارى تنافسى أمام اللاعبين الجدد فى التعليم العالمى، بما فيها اللاعبين الاجتماعيون الجدد على المشاركة فى عملية التمويل (الطلاب، الحكومات، المؤسسات التجارية). ولا بد من الاهتمام بوسائل تحقيق الجودة فى التعليم العالمى، وبالطرق التى تيسر لكل راغب فى التعليم العالمى الحصول عليه. ولا بد من الموضوعية عند مناقشة هذه القضايا.

• **خامساً:** أضرار الأساليب التنافسية للعلاقات بين الجامعات أكثر من فوائدها، حال تقييمها فى ضوء القيم التقليدية لحرية انتقال الأفكار والأفراد، وهناك مثل خاص بالمنافسة على الطلاب والأساتذة والمدراء، وكيف ساهم فى هجرة (نزيف) العقول البشرية وتوسعة الفجوة بين دول الشمال والجنوب. الأمر الذى زاد الموقف سوءاً. ويوضح جان كيرى Jan Currie (الفصل الثانى عشر) إلى أى مدى يمكن للأساليب التنافسية والتجارية إحداث نتائج موضع تساؤل، مما يسبب صعوبات خطيرة للجامعات التى تستخدم مثل هذه الأساليب، وهناك نجاحات بارزة كتلك التى حققتها جامعة فونكس Phoenix (الفصل الثالث عشر)، وفى الوقت نفسه، هناك إخفاقات كثيرة.

وإذا أريد حقا وقاية القيم التقليدية للتعليم العالمى؛ أى تحقيق الانتقال الحر للأفكار والأفراد، والإسهام فى إنتاج معرفة عالمية لصالح البشرية جمعاء، فلا بد من رسم خريطة Chart العمل على أساس هذه القيم، أى على أساليب تعاونية، وليست تنافسية.

• **سادساً:** كل ذلك يؤدى إلى القضية الرئيسة للتعليم العالمى وانفاقيات الجاتز؛ فالتعليم العالمى ليس سلعة تحتاج إلى تنظيم حسب ميكانيزمات السوق، شأنه شأن